جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

معوقات قيام المنظمات الاقتصادية الدولية بدورها في تحقيق التنمية المستدامة

"دراسة مقارنة"

بحث مستلٌّ من اطروحة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

يوسف حسين جهاد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب كلية الحقوق – جامعة المنصورة

ومحافظ الشرقية الأسبق

٢٠٢٥

المقدمة:

أصبحت المنظمات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة أطرافاً قوية في إدارة التحولات الاقتصادية الدولية وفي دول العالم النامية بوجه خاص، ويحمل موضوع المنظمات الاقتصادية الدولية أهمية كبيره في ساحة التعاون الدولي فهي تساهم في النمو الاقتصادي باعتبارها قوة قادرة على قلب المعادلات، وهو ما يجعلها ذات أهمية قانونية فاعلة في القوة العالمية ويتمثل الهدف الرئيسي لها في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول من خلال مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية وبالأخص، التنمية المستدامة على المدى البعيد والتي تصب في مصلحة الدول الأعضاء نظراً لطبيعة النشاطات التي تمارسها المنظمات المعنية.

إشكالية البحث:

تكمن اشكالية دراستنا في دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية على الصعيد الدولي وخاصة المستدام منها، وهل كانت المنظمات الاقتصادية ذات فاعلية في تحقيق مساعي التنمية؟، حيث تعتبر المنظمات الاقتصادية أداة لتحقيق التنمية ولكن هل استطاعت فعلا أن تقوم بتحقيق التنمية على الصعيد الدولي ؟، أم انها قابلت الكثير من المعوقات والتي لم تجعلها تنجح في ذلك بالشكل الكافي هذا ما يتم بحثه في هذه الدراسة.

أهمية البحث:

تهدف الدراسة إلى البحث في مدى فاعلية المنظمات الاقتصادية في تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية وخاصة المستدامة منها، وماهي المعوقات والعراقيل التي تقابل تلك المنظمات في دورها لتحقيق التنمية المستدامة ، خاصة وأن الوظيفة التي أوكلت لهذا النوع من المنظمات كانت مساعدة الدول في النهوض باقتصادها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك للحاجة إلى النهوض بالاقتصاد العالمي الذي تعرض للكساد في تلك الحقبة ومد يد المساعدة للدول لتنهض بنفسها ومساعدتها اقتصادياً، وبمرور الوقت أصبحت المنظمات الاقتصادية

الدولية أداة لتحقيق أغراض التنمية على المستوي العالمي، خاصة في مجال التنمية المستدامة حيث أن البعد الدولي لها لا يمكن تجاهله لأنه يمس جميع الدول، ومن خلال هذه الدراسة سوف نبحث ماهية التنمية من التنمية ثم نوضح مدى تأثر بعض الدول خاصة الدول العربية بسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية، وهل ساهمت هذه السياسات في تحقيق التنمية المستدامة أم كانت سبباً في تأخر هذه الدول لتحقيق مساعي التنمية.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل المعوقات والتحديات التي تواجه المنظمات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة عدة منظمات اقتصادية دولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال تحليل مفهوم التنمية المستدامة ودور المنظمات الاقتصادية الدولية في تحقيقها، عن طريق تعريف التنمية المستدامة وأبعادها، وتحديد مسئوليات واهداف المنظمات الاقتصادية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة، وتحديد المعوقات القانونية والإدارية عن طريق دراسة الاطار القانوني الذي يحكم عمل المنظمات الاقتصادية الدولية ومدى تأثيره على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، وتحليل ضعف التنسيق بين الدول والمنظمات وتأثيره على برامج التنمية.

منهجية البحث: اعتمدنا في بحثناً المنهجيات الآتية:

المنهج التحليلي: تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة.

المنهج المقارن: مقارنة الأطر القانونية والسياسات الاقتصادية للمنظمات المختلفة، ومقارنة التحديات التي تواجه المنظمات الاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول المختلفة.

خطة البحث

وسوف نقسم هذه الدراسة إلى:

المبحث الأول : المنظمات الاقتصادية الدولية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

المطلب الأول : مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية

الفرع الأول : صندوق النقد الدولي

الفرع الثاني : البنك الدولي للإنشاء والتعمير

المطلب الثاني: العلاقة بين المنظمات الاقتصادية الدولية والتنمية المستدامة

الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

الفرع الثاني: العلاقة بين المنظمات الاقتصادية الدولية والتنمية المستدامة

المبحث الثاني : المعوقات التي تواجه المنظمات عند تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول : تبعية الدول النامية للدول الأجنبية

الفرع الأول: مظاهر تبعية الدول النامية للدول الأجنبية

الفرع الثاني: مظاهر سيطرة المنظمات الاقتصادية الدولية على الدول النامية

المطلب الثاني: الأثر السلبي لسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية على التنمية المستدامة

الفرع الأول: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد العراقي

الفرع الثاني: هيمنة الولايات المتحدة على اقتصاديات بعض الدول

الفرع الثالث: تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على سير منظومة عمل مجموعة البنك الدولي

المبحث الأول

المنظمات الاقتصادية الدولية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

تُعدّ المنظمات الاقتصادية الدولية إحدى الركائز الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تؤدي دورًا جوهريًا في تعزيز التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي، وتتمثل أهميتها في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تبنّي سياسات وبرامج تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز التكامل الدولي.

ومن المفترض أن تسهم هذه المنظمات في توفير بيئة ملائمة لتطبيق سياسات التنمية المستدامة، بحيث توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وحماية الموارد الطبيعية، وضمان حقوق الإنسان. وفي هذا المبحث، سيتم تناول مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية، إلى جانب مفهوم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عرضهما في مطلبين:

المطلب الاول: مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالمنظمات الاقتصادية الدولية.

المطلب الاول

مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية

شهد المجتمع الدولي العديد من المتغيرات الأساسية التي شملت مختلف جوانب الحياة المعاصرة مثل ظهور المنظمات الاقتصادية الدولية، ومنذ إنشاء المنظمات الاقتصادية الدولية في اعقاب الحرب العالمية الثانية اعتمدت سلسلة من القواعد والمبادئ تسير في أغلبها على تحرير الاقتصاد بداية بتحرير المبادلات التجارية الدولية، الى تشجيع الاستثمارات الدولية والرقابة على حركة رؤوس الاموال. وتحاول كلا المؤسستين توفير المزيد من الاستقرار للاقتصاد العالمي من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية للدول النامية، ولتلك الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية ومالية [١].

ولقد فرضت المنظمات الاقتصادية الدولية وضع قوانين في الدول الأعضاء فيها او التي ترغب الى الانضمام اليها. [٢]وهو ما سنوضحه فيما يلي:

لمحة تاريخية للمنظمات الاقتصادية الدولية:

وقد نادت الدول الاقتصادية العظمى إلى عقد مؤتمر بريتن وودز عام ١٩٤٤ في ولاية" نيوهامشر" الأمريكية لمناقشة الاوضاع الاقتصادية والنقدية العالمية والسعي نحو نظام عالمي جديد من خلال هذه المنظمات يهدف إلى النهوض بقدرات الدول الاعضاء ودفع الجهود للبناء التنموي والاقتصادي الأمل

(1) **Muhumed Mohamed Muhumed, Sayid Aden Gaas ,The World Bank and IMF in Developing Countries: Helping or Hindering**?, , International Journal of African and Asian Studies, ISSN 2409-6938 An International Peer-reviewed Journal, Vol.28, Istanbul, Turkey, 2016, p 39.

[٢] **حشماوي محمد**، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. ٢٠٠٦.ص ٩٤.

وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيقها لبرامجها الاقتصادية وتقديم القروض والمنح لدعم عمليات التنمية [٣].

الفرع الأول

صندوق النقد الدولي

يعرف صندوق النقد الدولي "بأنها مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة تقوم بالأشراف على إدارة النظام النقدي العالمي وتطبيق السياسيات الكفيلة بتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب الاضطرابات في أسواق الصرف الأجنبي، وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الأعضاء فيه [٤]، ويهدف صندوق النقد الدولي الى تحقيق التكامل النقدي الدولي وذلك عن طريق ضمان تحقيق استقرار اسعار الصرف، ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وتوفير التمويل لتلبية الاحتياجات [٥]،ولقد كان للصندوق دوراً جديداً في القيام ببعض المهام، مثل الوساطة والاشراف والرقابة على تنفيذ برامج سياسات الدول النامية ومحاولة ادارة المديونية العالمية، ولعب الدور الهام في التحول الاقتصادي للدول صاحبة النظام الاشتراكي وأصبح الصندوق وكالة للتنمية من خلال تقديم قروض متوسطة وطويلة الاجل [٦].والهدف الرئيسي لصندوق النقد الدولي يتمثل فى الحفظ على استقرار نظم أسعار الصرف و المدفوعات الدولية وهنا يتعين على الدول

([٣]) **عبد العزيزي زايدي**، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر ١٩٨٩:٢٠٠٥ .رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر. ٢٠٠٦.ص ٥٥.

([٤]) **صفوت عبد السلام عوض لله**، المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ، ص٤١٩.

([٥]) **عبد المطلب عبد الحميد**، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٨٤ وما بعدها.

(6)Arnaud DIEMER ,Le Système Monétaire International, Formation Continue, MCF IUFM d'AUVERGNE http://www.oeconomia.net/private/cours/smi.pdf , La date d'accé **/٠٦/١٢ ٢٠٢٤. ساعة الزيارة ٩:١٠**

المشتركة فى النظام أن تحدد سعر الصرف[٧]، الذي يمكن البلدان والمواطنين من شراء السلع والخدمات وهو امر ضروري لتحقيق نمو الاقتصاد القابل للاستمرار ورفع مستوي المعيشة"[٨].

ويقوم الصندوق بمساعدة الدول الأعضاء في حل المشاكل الاقتصادية بناء على **عدة أسس:** [٩]

١- تحرير الاسعار الداخلية وزيادة حجم الصادرات وخفض كمية الواردات.

٢- خفض قيمة العملات المحلية الدولية وتعزيز الإنتاج الوطني لتقليل الطلب الداخلي عليه.

٣- تشجيع التجارة الخارجية وتحريرها من خلال التعاون مع المنظمات التجارية الدولية.

٤- تمويل الاستثمارات التي تتعلق بخفض التضخم واصلاح السوق المالي.

٥- تقديم التسهيلات للدول الاعضاء ضمن إطار برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي التي تعاني عجز في ميزان المدفوعات من حقوق السحب الخاصة التي يمتلكها صندوق النقد بحوزته تحت المعايير والاسس التي يضعها وتلتزم بها الدول الاعضاء.

وقد سعى صندوق النقد الدولي منذ بداية تأسيسه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف اهمها التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب [١٠]وايضا:

أ- **تحقيق الاستقرار في إسعار الصرف:** من خلال تعزيز التعاون بما يكفل تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات منظمة لأسعار الصرف بين الأعضاء ، وتجنب التنافس تخفيض قيم العملات[١١]، ولكي يقوم الصندوق بتحقيق هذا الهدف يجب على الدول الأعضاء أن تأخذ أذن الصندوق قبل

---

(٧) **بسام الحجار**، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولي ، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ،٢٠٠٣،ص١٧٦

(8) **International Monetary** Fund Annual Report 2013, promoting a more secure and stable global economy, Washington Dc, 2013, P2.

(٩) **ايمان حملاوي** ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر ١٩٩٢- ٢٠١٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خضير، الجزائر ، ٢٠١٤ ص٣٥-٣٧.

(١٠) **محمد لحسن علاوي**، المؤسسات النقدية والمالية الدولية، الدروس النظرية مالية دولية ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ،٢٠١٣،ص٥.

(١١) **رضا عبد السلام**، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، جامعة المنصورة، كلية الحقوق ، ص٢٤٠.

خفض ورفع قيمة عملتها، ويجب ان تكون لها حصة فى أموال الصندوق، بحيث تكون 25% ذهب و75% من عملة الدولة نفسها[١٢]، ولا يعني تحقيق الاستقرار جمود هذه الأسعار، وإنما يعني أمكانية تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقاً لشروط محددة وتحت رقابة دولية، وليس بمطلق الحرية لكل دولة[١٣].

ب- الرقابة والاشراف والارشاد [١٤]: حيث يراقب الصندوق السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء ويرصد الاقتصاديات القطرية والإقليمية والعالمية، حتى يتم مراجعتها وتقيمها لمعرفة مدى موائمة هذه السياسات مع مصالح المجتمع الدولي، فضلاً عن تبنية الدول الأعضاء على الاخطار الاقتصادية المتوقعة ومساعدتها في أتخاذ الإجراءات[١٥].

ج-: منح المساعدات المالية للبلدان الأعضاء: وذلك بتوفير التمويل المؤقت لهم لحل مشكلاتهم المتعقلة بموازين المدفوعات أو لدعم سياسات الإصلاحات الاقتصادية، ونشير هنا إلى ان الصندوق هو ليس بنكً تنموياً أو وكالة للمعونة وإن آلية المساعدات التي يقدمها الصندوق عباره عن قروض لغرض معالجة مشكلات اقتصادية سعياً وراء تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي **بشكل عام وهذه القروض تمتاز بانها:**

*- ان هذه القروض التي يقدمها الصندوق ليس لغرض منها تمويل مشاريع او أنشطة معينة ولكن هي لغرض مساعدة الدول الأعضاء لحل مشاكل متعلقة بموازين المدفوعات وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

*- إن هذه القروض مشروطة [١٦] بإن تتبنى الدول الأعضاء تطبيق سياسات اقتصادية محددة أو تلتزم بالتزامات معينة على ان تمنح هذه القروض على دفعات وتكون معلقة على تنفيذ الالتزامات والشروط.

---

(١٢) **السيد محمد السيريتي**، المنظمات الاقتصادية فى مجالات التعاون النقدي والتجاري والتنمية والزراعة ذات الطابع الايدولجي، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ٢٠١٤، ص٣٨.

(١٣) **عبد الحميد عبد المطلب**: المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص٢٠.

(14) **Arnaud DIEMER** ,Le Système Monétaire International, Formation Continue, MCF IUFM d'AUVERGNE , http://www.oeconomia.net/private/cours/smi.pdf, La date d'accé ٢٠٢٤/٠٤/٢٤

(١٥) **ماهو صندوق النقد الدولي**: مطبوعات صندوق النقد الدولي، انتاج شعبة البيانات بصندوق النقد الدولي، واشطنن ٢٠٠١، ص٢٠.

(16) **Albert Ondo Ossa**, Economie monétaire internationale, Edition ESTEM, Paris, ١٩٩٩p١٦٩.

ويرى الباحث أنه رغم الدور المهم الذي يؤديه صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومساندة الدول على تجاوز الأزمات المالية، ومع ذلك، فإن هناك بعض التحفظات الواضحة بشأن السياسات المشروطة للصندوق وتأثيرها على السيادة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية للدول النامية.

الفرع الثاني

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يعتبر البنك الدولي منظمة من منظمات الأمم المتحدة ويهدف إلى تقديم القروض طويلة ومتوسطة الأجل لتشجيع الاستثمارات لدى الدول الأعضاء، وتعزيز عمليات التعمير وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية طويلة الأجل، بجانب تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص وتشجيع التنمية الاقتصادية [١٧].

وتعتبر أعمال البنك الدولي مكملة لأعمال صندوق النقد لدولي حيث يشترط البنك لعضويته أن تكون الدول أعضاء في صندوق النقد الدولي، بجانب أنه يشترط سياسة التثبيت التي تتضمن تخفيض عجز الموازنة وتقليل معدل التضخم وتصحيح أسعار الصرف والتي هي بالأصل مهمة صندوق النقد الدولي، التي تسبق عمليات التكيف الهيكلي في المدى الطويل والمتوسط لإنجاحها [١٨].

ويهدف البنك الدولي إلى المساهمة في تنمية الدول الاعضاء، ودعم عليات التجارة الدولية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية، ومحاولة رفع الإنتاجية ومحاربة الفقر ورفع مستوى دخول الأفراد الدول النامية، و مكافحة الفقر[١٩]، وترسيخ قواعد لسلوك النظام المالي الدولي فيما يتعلق بتحركات رؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات اجنبية عن طريق تقديم الضمانات الائتمانية لها وسد النقص

---

(١٧) **عبد الكريم العيساوي**، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٢ ص ١٣٥.

(١٨) **عبد المطلب عبد الحميد**، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية ، مرجع سابق، ص ٩٤.

(١٩) **شيخ لونيس، يكيري رمضان**، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تنظيم النشاط الاقتصادي، مذكرة ماستر في القانون تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر،٢٠١٩،ص٢٥.

فيها من موارد البنك مما يحصل عليه من اموال[٢٠]،بهدف زيادة مستوى التنمية الاقتصادية، ورفع معدل النمو الاقتصادي ،حيث يقوم البنك الدولي بالقيام بتسهيل الاستثمارات الدولية في المشاريع صاحبة الطابع الإنتاجي ومنح المساعدات المالية، للدول الفقيرة التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار، بجانب تعزيز القطاع الخاص في الدول النامية عن طريق تقديم الضمانات الكافية للقروض المقدمة [٢١].

ويمكننا القول ان البنك الدولي وصندوق النقد يكملان بعضمها البعض الاخر حيث ان البنك يركز على التمويل لفترات طويلة لأغراض التنمية والاستثمار، وأصبح البنك حديثاَ يهتم بعمليات التكيف الهيكلي ومناقشة السياسات الاقتصادية للدول، إلا انه يشترط لقروض التكيف الهيكلي ان تسبقها مرحلة التثبيت والتي تعتبر من نشاطات صندوق النقد والتي تضمن عمليات تخفيض معدل التضخم وكذلك التقليل من عجز الموازنة وتعديل سعر الصرف، وهذه العمليات تعتبر تمهيد لإنجاح عمليات التكييف الهيكلية في الاجلين المتوسط والطويل.

ومع توسع البنك في أعماله عن طريق تقديم القروض للمؤسسات العامة والخاصة التابعة للدول الأعضاء، قام البنك بإنشاء مؤسسات تابعة له لتسانده في مجال التمويل ومن أهمها [٢٢]:

١-**المؤسسة الدولية للتنمية:** وهي تهدف إلى خفض اعداد الفقراء في العالم من خلال منح القروض بدون فوائد للدول الفقيرة.

---

(٢٠) **محمد عبد الستار كامل نصار:** دور القانون الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،٢٠١٧ ص ٣١١.

(٢١) **محمد محمد القطاطشة** ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان ، ٢٠١٣، ص ٥٨.

(٢٢) **سالم النجفي** ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ١٦، ص ١٩.

٢-مؤسسة التمويل الدولي: وهي التي تهدف إلى تشجيع المشاريع المستدامة في الدول النامية ودعم المشاريع الخاصة والاستثمار بموجب الاتفاقية التي اصبحت سارية النفاذ سنة 1960[٢٣].

٣- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** [٢٤] : وهي التي تهدف الى تشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال إزالة القيود عن الاستثمارات الدولية وتقديم الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر الغير تجارية.

برامج التكيف الهيكلي: يضع صندوق النقد بالاشتراك مع البنك الدولي برامج التكيف الهيكلي التي استحدثت في اوائل 1980[٢٥]، والتي تهدف إلى زيادة التنمية الاقتصادية للدول، وتعزيز قدرة الدول النامية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي للمدفوعات والمحافظة عليها، من خلال تغيير بنية النشاط الاقتصادي للدول لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي بشكلً مرتفع.

كما تهدف برامج التكيف الى معالجة عجز الموازنة العامة للدول من خلال تصغير دور الدولة في السوق، واستكمال سياسات التثبت النقدي التي يقترحها صندوق النقد الدولي [٢٦] ، ومحاولة تسهيل وتوسيع التبادل التجاري بطريقة متوازنة والذي يتوقف على توسع انتقال رؤوس الأموال إلى الدول الأخرى. [٢٧]

حيث أن تدخل الدولة وزيادة النفقات العامة يعمل على تقليل النشاط الاقتصادي الذي يقوم به القطاع الخاص، ويمكن حصر سياسات برامج التكيف الهيكلي في **ما يلي** [٢٨]:

---

(23)jean Marchal, jacques le caillon, le système monétaire international, édition Cujas, 8éme 8éme édition, paris, 1984, p 18.

(٢٤) سالم النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل العربي مرجع سابق ، ص ٢٠.

(٢٥) كولستاتتين ميكالوبولوس، اقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٨٧ ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢، ص ٧.

(4) La Banquo Mondale: La Banquo mandible, La société financière, l'Agence internationale de développement, (Principes et opérations) Washington, D.C, ١٩٧١P ٢et suite. - Roberto Laval, la Banque mondiale ET SES filiales (Aspects juridique ET fonctionnement) M.G.D.J, 1972, P 13.

(٢٧) **محمد عبد الواحد محمد الفار** ، أحكام التعاون الدولي ، عالم الكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ .ص ٤٢٥.

(٢٨) **محمد بوشة،** محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر من الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير ، الجزائر ، ٢٠١٦، ص ١٦ومابعدها.

١-**سياسة الخصخصة:** والتي تعني انتقال أصول مؤسسات الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف دعم الكفاءة الاقتصادية، وتقليل الخسائر المادية التي يتسبب بها القطاع العام وبالتالي تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتوازن المالي، وتطوير الأسواق المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٢-**سياسة النظام الضريبي والنظام المالي والتجاري:** والتي تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة للدول، من خلال ترشيد النفقات العامة إضافة إلى إعادة توازن الميزانية العامة.

٣- **سياسة تحرير التجارة الخارجية:** والتي تهدف إلى تشجيع التنافس في الأسواق المحلية مع الأسواق الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحماية والدعم عن السلع المحلية، إضافة إلى تشجيع التبادل الخارجي

٤-**السياسة المالية والنقدية:** والتي تتعلق بعلاج الاختلالات التي تحدث في موازين المدفوعات في الدول النامية، حيث تقوم على إتباع سعر صرف واقعي يجابه الواقع، وتقوم بتخفيض قيمة العملة لمكافحة مشاكل التضخم .

٦- **تحرير الأسعار للسلع والموارد:** عن طريق إزالة جميع أشكال الدعم على السلع المحلية والعالمية وإزالة الدعم عن وسائل الانتاج.

ويُقرّ الباحث بالدور المحوري الذي يؤديه البنك الدولي في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار الأجنبي، إلا أنه يوجه انتقادًا للآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على شروط القروض وبرامج التكيف الاقتصادي، نظرًا لما قد تسببه من تقليص للسيادة الاقتصادية للدول وإخلال بمبادئ العدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني

مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

في ظل التحولات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم والتي ساهمت في الكثير من المتغيرات الغير مسبوقة والمدفوعة بقوى اجتماعية عديدة، والتي تطالب بعدم الاكتفاء بتحقيق الأهداف الاقتصادية فقط ولكن التوجه إلى ما يعرف اليوم بالتنمية المستدامة، والتي جاءت كضرورة فرضها تدهور البيئة الطبيعية والاجتماعية بسبب المبالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الدول والمؤسسات.

ومن أجل مواجهة هذا التحدي سارعت العديد من المؤسسات إلى التغيير الهيكلي في استراتيجياتها، فبعد ان كان الهدف الأساسي للمؤسسات تحقيق النمو وتعظيم الفوائد المالية بدرجة أولى أصبح لازماً عليها اليوم ربط هذا الهدف بأهداف أخرى منها المساهمة في تحقيق تطلعات التنمية المستدامة [٢٩].

وسوف نستعرض في هذا المطلب مفهوم التنمية المستدامة واهدافها

- **الفرع الأول : مفهوم واهداف التنمية المستدامة.**
- **الفرع الثاني : العلاقة بين المنظمات الاقتصادية الدولية والتنمية المستدامة**

([٢٩]) **تامر سعيد أحمد،** دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة" دراسة ميدانية علي محافظة الأسكندرية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأسكندرية. ٢٠٢١، ص ٤٠٤

الفرع الأول

مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة

تعرف "التنمية المستدامة" على أنها التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها [٣٠]، ويعرفها باربيار انها التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلب الى حد أقصى تحقيق منافع التنمية الاقتصادية التي تتوقف على المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية، واستخدامها بحيث لا تتناقض في المستقبل [٣١].

ونجد أن مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات لهذا ظهرت له عدة تعريفات متنوعة ومتعددة ومتداخلة وان هذا التداخل بين التعاريف هو أكثر ما يميز التنمية المستدامة ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 الذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة وقد جاء تعريف التنمية المستدامة في أربع نقاط [٣٢]:-

١-**التعريفات البيئية:** والتي تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي اي مضاعفة المساحات الخضراء للكرة الأرضية.

٢- **التعريفات الاجتماعية الإنسانية:** والتي تهدف الى السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية.

---

(٣٠) **سعيد غني نوري الدراجي,** التنمية المستدامة, كلية التربية ,جامعة ميسان , العراق، ٢٠٢٢ , ص٤.

(31)**Johon Wiley and sons utd** ; global environmental issues, France harrisengland,2004 ,p268.

(٣٢) **عبد الخالق عبد الله** ،التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣) ، بيروت، الطبعة الأولى ،١٩٩٨ ، ص ٢٤٤.

٣- التعريفات الاقتصادية: اذ تنظر إلى التنمية المستدامة من خلال اتجاهات رؤية الدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى، حيث ترى الدول الصناعية أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل من استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحويلات جذرية في الانماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.

أما بالنسبة للدول الفقيرة فإن التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوي المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب [٣٣].

٤-التعريفات التقنية: والتي تعني فيها أن التنمية المستدامة هي التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدرة من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة التي تؤدي الى رفع درجة حرارة الأرض والتي تضر بالأوزون [٣٤].

ويمكننا تعريف التنمية المستدامة على انها السعي من أجل الحصول على الاستقرار في النمو السكاني من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة ومشكلاتها:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق العديد من الأهداف التي تعبر عن جملة من العناصر سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او بيئية او سياسية، وخاصة الاهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وضمان جودة التعليم والصحة، وتعزيز فرص العمل والمساواة ويمكن القول بأن التنمية المستدامة ترتكز على بعض الأهداف الأساسية وهي:

([٣٣]) **عبد الخالق عبد الله** ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

([٣٤]) **نادية حمدي صالح** ،الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، أكاديمية السادات ،٢٠٠٢ ، ص ٢٢.

١- **الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:** وهما عنصران يشيران الى عاملين اساسين هما زيادة رفاهية المجتمع الى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل لموارد البيئة، فضلاً عن العلاقة بين الطبيعة والسكان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، الى جانب الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، والأهداف الجانبية الأخرى المتعلقة بتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والمشاركة الفعلية بالتساوي بين الشباب والمرأة في صنع القرار [٣٥].

٢- **الهدف السياسي:** ويقصد به تأمين انواع الحكم الديمقراطية والقضاء على الاضطهاد والعنصرية ونشر مفاهيم الديمقراطية، وحرية الفكر والتنقل والتعبير ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع، فضلا عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة واعطائها حقوقها ودورها في المجتمع.

٣- **الهدف البيئي:** ويتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والسعي للحد من الافراط البشع للموارد الطبيعية والعمل على استغلالها بشكل أكثر عقلانية، فضلاً عن اختيار برامج وسياسات تنموية ومنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية [٣٦].

ولقد تم وضع " **اهداف التنمية المستدامة**" (SDGs) كأهداف تتعلق بمستقبل التنمية العالمية، حيث اتفق العالم في ايلول 2015 على تحديد اهداف جديدة للتنمية , تم تنفيذ خططها رسميا في عام 2016 ولغاية عام 2030 اعتبرت من خلالها ان التنمية هي عبارة عن طيف واسع وليس ان تتجسد في حالة معينة , فالبلدان البلدان الفقيرة تضم جيوبا للثراء الفاحش نتيجة التمايز الطبقي , لذا فان هدف التنمية المستدامة ينظر الى كوكب الارض ككل يتوجب ادارته عن طريق خطط شاملة ومنسقة بعيدة المدى , كما هذه الاهداف غير ملزمة من الناحية القانونية للدول في تنفيذها , الا انه يفترض عليها خطط واستراتيجيات

---

(35) Beat, B, " Economie du developpement durable. Bruxelles", Paris, Debock, 2004 , p72،p82.

(٣٦) **نبيلة عبد الفتاح قشطي**، التنمية المستدامة الأهداف والتحديات، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٣، ص٥.

لبلوغها ضمن اسقف زمنية معينة ,كونها قد ركزت على حشد الطاقات والامكانيات للقضاء على الفقر بمختلف انواعه , باعتباره احد العوائق التي تقف بوجه التنمية , ومعالجة قضايا عدم المساواة بين طبقات المجتمع، الا إنها واجهت العديد من التحديات على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من بعض الدول حيث فشلت جميع الحكومات الوطنية من دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والاستثمارات ، علاوة على ذلك فإن الاستقطابات المجتمعية والشعوبية والصراع الجيو سياسي المتزايد يعيق التعاون الدولي الازم لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، حيث اصبح المجتمع المدني بما في ذلك المؤسسات الاكاديمية أكثر تقيداً في خضم التوترات السياسية المتصاعدة، مما أدى الى فشل الهيكل المالي الدولي في توجيه المدخرات العالمية الى استثمارات اهداف التنمية المستدامة بالسرعة والحجم المطلوب[٣٧]، وإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الحكم الرشيد يرتكز على:[٣٨]

١- أعداد مسارات اهداف التنمية المستدامة طويلة الاجل لتوجيه السياسة العامة.

٢- ضمان تمويل اهداف التنمية المستدامة بالنطاق والتوقيت الازمين.

٣- تعزيز التعاون الدولي والحد من الصراع والتوتر الجيو سياسي بين الدول.

٤- دعم الابتكار لتوسيع الادماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.

(٣٧) **حيدر نعمة بخيت، عبد الوهاب جواد و آخرون**، الرشادة الاقتصادية ودورها في تحقيق مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية لمؤتمر العلمي الدولي السادس والسنوي السابع عشر ,كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية ,٢٠٢٣,ص١٦٤.

(38) Sustainable Development Report 2023, Implementing the SDG Stimulus, Dublin University Press, Ireland, p4.

وتتمثل **اهداف التنمية المستدامة** كالاتي [٣٩]:

- إنهاء الفقر بكافة أشكاله (لا للفقر): يسعى هذا الهدف إلى إنهاء تطرف الفقر في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030. هذا ويتكون هذا الهدف من سبعة (٧) أهداف وثلاثة عشر (١٣) مؤشرًا يتم استخدامها للتقييم والقضاء على الجوع من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
- جودة التعليم ومنح فرص التعلم للجميع: حيث أكدت الأمم المتحدة على ان يتم ضمان حصول الجميع والمساواة بين الجنسين على التعليم العادل والجيد.
- وجود المياه النظيفة والصرف الصحي، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة ويمكن للجميع الوصول إليها غير مكلفة، ثابتة، يمكن الاعتماد عليها.
- تعزيز النمو الاقتصادي والسعي للحصول على فرص عمل وتوظيف وتشجيع الابتكار هذا الهدف يدور حول كيفية بناء طويل الأمد.
- الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية.
- حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام للغابات والموارد البيئية الطبيعية ووقف تدهور الأراضي.
- التحرك العاجل لمكافحة تغيرات المناخ وتأثيرها على الدول.
- ضمان استهلاك وأنماط الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد.

ويتم ذلك من خلال البرامج المختلفة التي تعمل على المتابعة والحفاظ على مؤشرات التنمية المستدامة [٤٠].

---

[39] **aac zeb_obipi, mary inimotimi Nkemdilim okeah**, Sustainable Development goal(sdgs) :content, importance,implementation Challenges and the Roles of the management scientist, Rivers state university, port harcourt nigeria, p140, p141.

(٤٠) **عبد العزيز بن عبد الله السنبل**، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمه إلي مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي(الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم والأمن ، ٢٠٠١ ، الرياض، ص ١٨.

المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة وسبل مواجهتها: سعت جميع المؤتمرات إلى التنبيه على أن ندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، بالاستخدام الغير مرشد قد يعرضها للاستنزاف وبالتالي عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، إضافة الى التنبيه على ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر [٤١].

ورغم الجهود والمحاولات الجادة لتحقيق مطالب التنمية المستدامة على جميع دول العالم الا انه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير **وذلك لعدة اسباب أهمها:**

١- الزيادة السكنية في العالم حيث تشير الاحصائيات إلى أن هناك ما يزيد عن ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض وهو ما يمثل نحو 140% خلال ال50 عام الماضية.

٢- انتشار الفقر في العالم، وتعرض المناطق لظروف مناخيه قاسية، وزيادة التصحر.

٣- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استخدامها، وعدم مناسبة التقنيات التي تقوم بها الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤- انتشار الأمراض والاوبئة المستعصية مثل الكوليرا بسبب سوء الرعاية الصحية، إضافة الى انتشار المياه الملوثة والمستنقعات [٤٢].

ويمكن القول إن الحصول على الاستدامة يعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل حاجات السكان لكل من الاجيال الحالية والقادمة، وتحقيق التنمية المستدامة أمر ضروري، ففي الدول النامية برزت مشاكل

([٤١]) **عبد الرحمن محمد الحسن،** التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لمتلقي" استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "جامعة المسيلة ، السودان ، ٢٠١١، ص ٦.

([٤٢]) عبد الرحمن محمد الحسن، المرجع نفسه ، ص ١٣.

الأمن الغذائي المستدام في إقليم أو دولة عادة بضمان ثلاث عوامل اساسية هي استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) واستدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية) [٤٣].

الفرع الثاني

العلاقة بين المنظمات الاقتصادية الدولية والتنمية المستدامة

تلعب المنظمات الاقتصادية الدولية دوراً محورياً في تحقيق مساعي التنمية المستدامة على مستوي العالم، وذلك عن طريق تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتوفير التمويل والمساعدات الفنية وتوجيه الدول نحو تحقيق السياسات الاقتصادية الفضلي لتكون متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة وتشمل ذلك في العديد من المجالات.

- **دعم مجالات التنمية الاقتصادية:** يساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تمويل المشروعات التنموية في الدول النامية وتقديم القروض الميسرة، بالإضافة الى تيسير التجارة الدولية، وذلك بهدف تعزيز وتحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- **محاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية:** وذلك لأن جزء من أهداف المنظمات الاقتصادية الدولية تقليل الفقر والمساواة في الفرص عن طريق تقديم المشورة والمساعدة المطلوبة للدول بشأن السياسات التي تشجع على توزيع الثروة بشكل عادل مما يساهم في تحقيق الأبعاد الاجتماعية، وهو إحدى أهداف التنمية المستدامة.

([43]) **Chaney**. **Kang**–**tsurey** "Introduction to geographic in formation (34) systems" M.C. Grew. Hill. New York. 2002. P2.

- **التشجيع على الاصلاح الهيكلي للدول:** عن طريق التوصيات والمساعدة في الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد والتي تشمل تحسين بيئة العمل وتعزيز قرارات الحوكمة ودعم أنظمة الصحة والتعليم وهو ما يعد من أهداف تحقيق التنمية المستدامة.
- **التوجيه والرقابة:** تقوم المنظمات الاقتصادية الدولية بالإشراف والتوجيه لتحقيق مساعي التنمية الاقتصادية والوصول الى التنمية المستدامة عن طريق الكثير من الادوات مثل التقييمات الاقتصادية وتقييم الضرائب، كأدوات صندوق النقد الدولي مثل أداة التشخيص لتقييم إدارة الضرائب، التي توفر تقييمًا موحدًا لأداء إيرادات الضرائب (٤٤)، و**أداة دعم السياسات** التي تقدم خدمات غير مالية والمشورة والدعم(٤٥).

ويثني الباحث على الدور المحوري الذي تؤديه مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، ودعم العدالة الاجتماعية ومع ذلك، يحذّر من الشروط القاسية المصاحبة لبعض برامجها، والتي قد تسهم في تفاقم معدلات الفقر وتقويض السيادة الاقتصادية للدول المستفيدة.

.

(44) **THE ROLE OF THE IMF IN SUPPORTING THE IMPLEMENTATION OF THE POST-2015 DEVELOPMENT AGENDA**, International Monetary Fund, August 17, 2015.p13.

(٤٥) **موقع صندوق النقد الدولي** أداة دعم السياسات (PSL). [مقال] //– بتاريخ ٤ اكتوبر, ٢٠٢٣. – اخر زيارة ٢٠ /٢٠٢٤/١١. الساعة ٢:٢١
.https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/PolicySupportInstrumentPSI

المبحث الثاني

المعوقات التي تواجه المنظمات عند تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

أصبحت المنظمات الاقتصادية الدولية متمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين أطرافًا قوية في إدارة التحولات الاقتصادية في الدول خاصة النامية منها، وقد تكونت على تلك التحولات العديد من الأزمات الخاصة بالتنمية خاصة في دول العالم الثالث.

وقد تأثرت الاوضاع الاقتصادية في معظم الدول خاصة في السنوات الأخيرة بسبب زيادة مشروطيه صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول النامية، والزام بعض الدول بتطبيق سياسات الصندوق والتي كثيراً ما فشلت في السيطرة على عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة ، والتي أدت الى التخفيض المستمر للعملة الوطنية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، اما على المستوى الاجتماعي فقد ادت الى تزايد معدلات البطالة وارتفاع الاسعار وزيادة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية مما أدى الى تراجع مساعي التنمية خاصة المستدام منها وسوف نوضح في هذا المبحث اهداف المنظمات الاقتصادية الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية و المعوقات التي واجهت المنظمات الاقتصادية الدولية عند محاولة تحقيق مساعي التنمية في تحقيق التنمية المستدامة، وسوف نستعرض في هذا المبحث المعوقات التي واجهتها واسباب الفشل في تحقيق مساعي التنمية

المطلب الاول: تبعية الدول النامية للدول الأجنبية.

المطلب الثاني: الأثر السلبي لسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية على التنمية المستدامة

المطلب الأول

تبعية الدول النامية للدول الأجنبية

إن ما قد يواجه الدول النامية يكمن في عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة بقدرتها وسيطرتها، والدول النامية وما تعانيه من مشكلات يصعب تجاوزها لتحقيق مقاصد التنمية، فالدول المتقدمة تسيطر على التجارة الخارجية وتمتلك التكنولوجيا وأدواتها، وتتحكم في تقديم المساعدات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال العالمية، وبسبب ذلك اصبحت السيادة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

وقد ارتبطت غالبية الدول النامية بخلفية تاريخية طويلة مع الاستعمار من الدول المتقدمة وهو ما كان له انعكاسه السلبي على الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول النامية، حيث أفقدها الاستعمار جزءا كبيرا من قدرتها على الخروج من دائرة التخلف ومحاول تحقيق مساعي التنمية واصبحت مسلوبة الإرادة في أن تقوم بحل مشاكلها من فقر واستغلال لمواردها الطبيعية، والحد من المشكلات التي تساهم في خفض مستويات التنمية بها وسوف نوضح في هذا المطلب مظاهر التبعية ثم اشكال السيطرة من خلال :

الفرع الاول

مظاهر تبعية الدول النامية للدول الأجنبية

تنقسم تبعية الدول النامية للدول الأجنبية الى عدة أبعاد تشمل ما يلي:

أولاً: التبعية الاقتصادية: يقصد بالتبعية الاقتصادية خضوع اقتصاد قومي ما لسيطرة اقتصاد آخر، كما قال عنها جوندر فرانك على أنها: نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين البلدان الرأسمالية وبين الدول النامية والتي اتسمت باحتواء الأخيرة في إطار النظام الرأسمالي [٤٦].

(46)A. **Gander Frank**: Le development dusous – development Lameri Quelatin, Ed. Maspero, Paris, 1970, Chaplet. 8.p15.

حيث يكون هذا الاقتصاد القومي خاضعا في سيره للمتغيرات التي تحدث في هذا الاقتصاد المسيطر أو القرارات التي تصدر عنه أو هي خضوع وتأثير اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من امكانيات السيطرة على الاقتصاد التابع بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير (٤٧).

وقد يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية لاحتياجات الدول المتقدمة بحيث تكون الدول التابعة مصدراً اساسيا للمواد الخام، وسوقاً كبيرة للمنتجات الصناعية التي تصدرها الدول المتبوعة (٤٨).

ثانياً: التبعية التجارية: فرضت ساحة الاقتصاد العالمي المعاصر على جميع الدول النامية وضع استراتيجيات كاملة مع المعطيات التي تخدم مصالحها، وكان التبادل التجاري على غير التكافؤ بين الدول المتقدمة والنامية وهو ما انعكس في تقرير التنمية البشرية بأن الخسائر التي تحملتها الدول النامية نتيجة نقص التصدير ومشاكل الاسواق والقيود التي تفرضها دول العالم الأول كانت أكثر من 150% من حجم المساعدات التي حصلت عليها هذه الدول عام 1990(٤٩)، وبالتالي فإن تعظيم الاستفادة جاءت للدول المتقدمة.

ولذلك فإن تأثير التجارة الدولية على معدل وهيكل النمو وشروط تحقيق التجارة لمساعي التنمية للدول النامية ، خاصة وأن تحرير التجارة وضع ميزات الى حد كبير في الدول المتقدمة ، وعكس ايضاً حالة من عدم التكافؤ في علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والنامية ويعطى دلالة على تبعية الدول النامية اضافة الى ان اتجاه

---

(٤٧) **عمر فيحان المرزوقي** ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، رسالة دكتوراه– كلية الشريعة بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٦ هـ ، ص ١.

وانظر ايضاً : محمد ابراهيم ابو شادي – التبعية الاقتصادية ودور البنوك الاسلامية في تحرير العالم الإسلامي، الزهراء للإعلام العربي، السعودية، ص ١١.

(٤٨) **محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري** ، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية ،١٩٧٩ ،ص ٣٠.

(٤٩) **ميشيل تودارو**، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة محمود حسن، محمود حامد ، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٩.

التجارة يميل الى التزايد لصالح الدول المتقدمة([٥٠]) ، وبشكل خاص في الشريحة العليا متوسطة الدخل ، ويعطى اشارة الى زيادة حركة التجارة العالمية لدى الدول حديثة العهد بالصناعة والاقتصادات الصاعدة ، ويعطى مؤشر الانكشاف الاقتصادي[٥١]، النسب الاكبر للدول المنخفضة الدخل بما يدلل على الاعتماد الكبير على العالم الخارجي .

وكما يعكس مؤشر الميل المتوسط للاستيراد "نسبة مساهمة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالي" بعداً آخر لمظاهر التبعية بالوقوف على مدى اعتماد الدول النامية على دول العالم الخارجي في احتياجاتها من السلع وتبعية ناتجها القومي للإنتاج العالمي، وارتفاع المؤشر يدلل على عجزها في تغطية الطلب المحلى من الحاجات الاساسية والناتج من ضعف القاعدة الانتاجية وعجزها عن توفير الاحتياجات وبالتالي اللجوء الى الاستيراد وخاصة إذا كان الاستيراد للسلع الرأسمالية.

ونجد مظاهر التبعية التجارية من خلال مشكلة اعتماد الدول النامية على انتاج السلع الاولية كمصدر اساسي لزيادة الدخل وغالبا تكون صادراتها من سلع قليلة او سلعة واحدة ، ترتبط بالأسعار العالمية والتي تكون غير مستقرة، وبالتالي تتشكل الضغوط المستمرة على ايرادات الدولة وقيود على الخطط التنموية ، وما يحدث بالفعل في طلب المنتجات الاولية يوضح أتجاه الاهمية النسبية لتجارة المواد الاولية الى التناقص[٥٢] ، حيث تقوم الدول المتقدمة بالتدريج نحو تقليل استيراد المواد الاولية باستخدام التكنولوجيا واستخدام البدائل الصناعية عن المواد الأولية .

---

(٥٠) **عمر بن فيحان المرزوقي**، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق ، ص ٥٦.

(٥١) **مؤشر الانكشاف الاقتصادي (التبعية الاقتصادية)** يستخدم للدلالة على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاعه يعني اعتماد الدولة بشكل كبير علي العالم الخارجي وبحسب علي اساس (الصادرات + الواردات) الناتج المحلي الاجمالي.

(٥٢) **عمر بن فيحان المرزوقي**، المرجع نفسة، ص ٥٦.

ثالثاً: التبعية التكنولوجية: هناك اعتقاد سائد بأن تحقيق التنمية في الدول النامية يحتاج إلى التكنولوجيا من آلات ومعدات وأجهزة مستحدثه، بجانب براءات الاختراع والتراخيص والمعدات الفنية، غير ان الكثيرين قد أجمعوا أن التكنولوجيا ليست فقط معدات وآلات مستوردة من الخارج انما هي ثمرات التكنولوجيا ذاتها، وان الطريق المختصر للتنمية يرتكز على اللحاق بركب الدول المتقدمة في بناء القدرات العملية والتكنولوجية باعتبارها اهم المقومات لإنشاء صناعات محلية [٥٣]

وتظهر التبعية بوجهها السيئ على الدول النامية من خلال المشروعات المشتركة مع الشركات الاجنبية بما تقدمه من معرفة وخبرات فنية وادارية وبالرغم من بعض آثارها الايجابية الا انها تفرض العديد من السلبيات مثل فرض الشريك الاجنبي المبالغة في تقدير العمالة والمواد والسلع المقدمة من جانبه، بالإضافة الى الافراط في فرض الشروط المجحفة في مقابل ادخال التقنيات التكنولوجية الحديثة، وانخفاض مستوى التدريب لأفراد الدول النامية بما يخفض من الكفاءة الانتاجية.

لذلك يظل استمرار هذا الوضع وتطوره, يصب في صالح الدول المتقدمة والمصدرة للتكنولوجيا ، والدول النامية تمدها بالمواد الاولية وتمثل لها سوقاً رائجاً لتصريف فائض الانتاج الصناعي ، حتى ولو تمكنت بعضها من بناء تكنولوجيا فأن حتمية القضاء عليها قائما في ظل منافسة التكنولوجيا المستوردة والقيود التفاوضية, وتتوجه بالتخلي عن صناعاتها والاكتفاء باستيراد السلع نصف مصنعة او التجميع مثلما حدث في مصر في بناء قاعدة صناعية مع بداية الستينات والوصول الى نقاط مهمة على المستوى التقني, لكن ما سرعان ما انهارت اغلبها

([٥٣]) **يوسف ابراهيم يوسف**، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الاسلام ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، ١٩٨١ ، ص ٥٥٦.

مع بداية سياسات الانفتاح الاقتصادي في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي, ويبقى اللحاق بالركب من الامور الصعبة(٥٤)

رابعاً: التبعية الغذائية: تعني السيادة المنقوصة على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وتعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الاساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لان أي اختلال او ندرة يعرض السكان الى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الامراض والمجاعة(٥٥).

حيث يبدو التناقض واضحاً بالنظر الى ما تعانيه الدول النامية من مشكلة الامن الغذائي وبين ما تمتلكه غالبتيها من المقومات الطبيعية للزراعة والاهمية الممنوحة لقطاع الزراعة في تلك الدول ، لكن يتضح الأمر عند ملاحظة مشكلة عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب المحلى وخاصة من السلع الاستراتيجية مثل القمح ، وتصبح ابرز المشكلات في امنها الغذائي والتحول الى مستورد الغذاء واعتمادها في ذلك على الدول المتقدمة ، وتستمر عملية اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة ذات الكفاءة العالية والتقنيات الحديثة في قطاع الزراعة والانتاجية المرتفعة بعمالة اقل، وبين الدول النامية بانخفاض كفاءتها الزراعية وبإنتاجيتها المنخفضة والعمالة الزائدة وهو ما يوضح تدنى القيمة المضافة للعامل في قطاع الزراعة لدى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

خامساً: التبعية التمويلية: تحتاج الدول النامية إلى التمويل الاجنبي لسد فجوة العجز المالي، والناتج عن اختلال أرصدة الحسابات الجارية وحسابات راس المال وما ينشأ عن عجز في موازين المدفوعات، والنقص الحاد في العملات يجعل المشكلة مركبة التعقيد سواء بالنظر الى مسببات العجز، أو سد الفجوة، والعجز الدائم في ميزان المدفوعات يرجع إلى ضعف الصادرات الناتج عن الاختلال الهيكلي.

---

(٥٤) **طارق أحمد الحصري**، التنمية الاقتصادية وحقيقية التبعية في منظومة الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية، كلية الاقتصاد والادارة ,الدنمارك, ٢٠١٤ ص ٤٦ وما بعدها.

(٥٥)**سعيدي بختة,** واقع الامن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير,مجلد٢١, مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي,٢٠١٤,ص٢٩

واللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية سواء من المؤسسات الدولية، أو من مصادر الاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات، له تداعياته في مدى تحمل الدول النامية لأعباء خدمة الدين وسلبية ذلك على متطلبات التنمية، او جدوى هذه التدفقات في دفع عملية التنمية، فالاستثمارات الاجنبية تحكمها دوافع تحقيق العوائد سواء من شركات متعددة الجنسيات او حوافظ الاستثمارات المالية والازمات المتتالية في نهاية التسعينات تعكس مدى المخاطر المرتبطة بها (٥٦).

ومن جانب آخر فإن قيود المؤسسات الدولية المتمثلة في مشروطيه صندوق النقد الدولي ومتطلبات الاصلاح الهيكلي للبنك الدولي، تزيد حجم مشكلة السيولة الدولية للدول النامية، والاختلال في هيكل توزيع الموارد النقدية الدولية، واستثمار الدول الصناعية بالاحتياطيات، وتظل الدول النامية تعاني من التبعية التمويلية وفقدان القدرة على التبعية والتخلص من المشكلات والذي يفرض ضرورة تحسين وضع الاعتماد على المدخرات المحلية إلى جانب تنظيم العلاقة مع التدفقات المالية الخارجية لصالحها.

ويتبنى الباحث موقفًا نقديًا واضح إزاء نظام التبعية المفروض على الدول النامية من قبل الدول المتقدمة، حيث نرى أن هذه التبعية ليست مجرد علاقة اقتصادية، بل آلية هيكلية تُبقي الدول النامية في حالة عجز دائم، مما يعوق قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ويحدّ من إمكانياتها في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

الفرع الثاني

مظاهر سيطرة المنظمات الاقتصادية الدولية على الدول النامية

بالرغم من الجهود التي تسعى اليها المنظمات الاقتصادية الدولية ذات الطابع المالي في تقديم العديد من المساعدات التي تسعى لتنمية النظام الاقتصادي على المستوى العالمي الا ان البعض رأي ان لها بعض

(٥٦) **طارق احمد الحصري**، التنمية الاقتصادية وحقيقة التبعية في منظومة الاقتصاد العالمي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

الاهداف الخفية واهمها السيطرة الاقتصادية من جانب والسيطرة على ثروات الشعوب من جانب آخر، عن طريق نوعين من السيطرة:

أ–السيطرة المالية: حيث رأى البعض ان الهدف الرئيسي للمنظمات الاقتصادية الاستحواذ [٥٧] بشكل مستمر على ثروات الدول النامية وافقارها والعمل على استثمار رؤوس اموال هذه الدول لصالح الاقتصاد الرأسمالي وقبول الودائع المالية، وخاصة الدول التي تنتج النفط بهدف التحكم بهذه الاموال من البنوك والشركات الغربية بما يخدم مصالحها.

ب– السيطرة الاقتصادية : حيث يرى البعض ان الهدف المعلن لصندوق النقد والبنك الدوليين تجاه الدول النامية وهو تقديم المساعدات للدول الاعضاء ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ،وتقديم القروض ومعالجة الاختلال في الموارنة العامة للدول وميزان المدفوعات، الا ان الواقع العملي يري انه لم يتم الالتزام بهذا الهدف وتطبيق الأهداف[٥٨] ، فمع مرور الوقت اصبحت بعض الدول النامية مصدرة للموارد الطبيعية فقط وللأيدي العاملة ، وبنفس الوقت تحويلها إلى سوق للتخلص من فائض الانتاج للدول المتقدمة للحصول على ارباح ، وايقاع هذه الدول في فخ الديون الخارجية وبالتالي زيادة التبعية للدول المتقدمة ، والتي تستخدم كأدوات ضغط سياسية واقتصادية على الدول النامية لتنفيذ سياسات الدول المتقدمة المهيمنة بما يخدمها دون النظر إلى تنمية الدول النامية التي كانت هي اساس انشاء المنظمات الدولية الاقتصادية في البداية .

ويُظهر الباحث موقفًا نقديًا واضحًا تجاه المنظمات الاقتصادية الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، معتبرًا أن هذه المنظمات لا تقتصر على تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية، بل تمارس سيطرة خفية تهدف إلى إفقار الدول النامية وتعزيز تبعيتها الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة ويمكن تحليل الموقف من خلال تسليط الضوء على الإيجابيات المحدودة والسلبيات الجوهرية.

([٥٧]) **يوسف كاظم رشك**، اثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية علي الموازنة العامة، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية ، كلية الحقوق، بيروت، ٢٠١٧، ص٤٧ وما بعدها.

([٥٨]) **المرجع نفسه**، ص ٥١ وما بعدها.

المطلب الثاني

الأثر السلبي لسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية على التنمية المستدامة

على الرغم من أن نشأة المنظمات الاقتصادية الدولية كان هدفها في الظاهر مساعدة الدول على تقديم برامج للإصلاح الاقتصادي والتنموي من أجل النهوض بتنمية هذه الدول والوصول إلى تحقيق مساعي التنمية المستدامة الا أن الواقع العملي قد أثبت أنه بالرغم من المساعدات التي قدمها صندوق النقد والبنك الدوليين الا أن هذه المساعدات قد ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة مشاكل الدول النامية، خاصة وأن مساعي صندوق النقد جاءت لتخدم الدول الكبرى.

الفرع الأول

هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاديات الدول

إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد والبنك الدوليين قد جعل الكثير من الدول تتضرر من السياسات التي تفرضها عليها، والشروط التي قد تؤخر عملية التنمية، واتباع الولايات المتحدة الأمريكية لما يعرف بنظرية الصدمة [٥٩].

تم تطبيق نظرية الصدمة على العديد من الدول في بداية الأمر [٦٠]، **كانت تشيلي** الذي كان النظام الاقتصادي فيها شيوعيًا، بدأ الأمر بتدبير انقلاب عسكري فيه دعمته الولايات المتحدة الأميركية برئاسة نيكسون، و بعد الانقلاب جاءت صدمة ارتفاع كبير بالأسعار و أعمال شغب، و اعتقالات تعسفية وخطف وفوضى شديدة في البلاد و ارتفاع معدلات البطالة، فكانت البلاد تسير مسرعة نحو الهاوية حتى أصيب الناس بشلل في التفكير

([٥٩]) **نظريه للعالم فريدمان هدفها** السماح للشركات الأمريكية العابرة للقارات أن تتحكم في اقتصاد بلدان بأكملها، فبما أن الشعوب لا تقبل إطلاقا أن تصبح حياتها واقتصادها بيد حفنة من رجال الأعمال الأجانب فلابد إذاً من صدمة كبيرة لأهل البلد تجعلهم يقبلوا بالتغيرات الجديدة.

([٦٠]) **صندوق النقد الدولي كيف تهيمن أمريكا علي اقتصاديات العالم: آخر زيارة ٢٠٢٤/١١/٢٨.** الساعة ٦:٥٤
https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=1735

و الفهم، فلم يعودوا قادرين على استيعاب ما يجري وكيف الخلاص، و في لحظة الصدمة هذه جاءت الحلول الممنهجة من صندوق النقد الدولي التي ستنقذ البلد على حدّ قولهم، و ذلك عبر تحول اقتصاد تشيلي لاقتصاد سوق حرة، أي أن ترفع الدولة يدها عن الاقتصاد بشكل كامل كي تتمكن الشركات الأمريكية من سيادته، فقبلت الدولة بذلك و الشعب أيضا قبله و انتصرت نظرية الصدمة.

أولا: هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العراقي:

واجه الاقتصاد العراقي الكثير من التحديات لذلك أجبر على التوجه الى صندوق النقد الدولي لمواجهة أزماته ولكن لم يحل هذا الانضمام الازمات بل على العكس أدى إلى خلق ازمات اقتصادية متتالية، حيث انظم العراق إلى صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥ وكانت حصة عضويته ١٦٦٣,٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة بمقدار ٢,٣٢ مليار دولار تقريباً [٦١]، وقد حصل على ٦ قروض للمدة ١٩٥٠ – ١٩٧٣ خصصت للاستثمار في مجالات الزراعة والنقل والاتصالات وفي عام ١٩٧٩ حصل على قرض نتيجة الحرب مع ايران وتوقف عمليات التنمية المدنية وتحولت الموارد إلى دفاع وتسليح والتي لا يمكن للصندوق او البنك الدوليان تمويلها، حينها بدأت مرحلة التعثر في العلاقات مع الصندوق والامتناع عن تزويده بالبيانات وتفاقم الوضع في سلسلة متتابعة من الاخفاقات خاصة مع الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي التي انتهت رسمياً في ديسمبر ٢٠١٧، وخلفت خسائر مادية وبشرية وفجوات مالية، ومن مظاهر الهيمنة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العراقي هي

(٦١) **صندوق النقد الدولي ،العراق،** خطاب النوايا، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكرة التفاهم الفنية، ١٥ ديسمبر ٢٠١٦، الولايات المتحدة ص ٣.

١ – إقرار: قانون "بول بريمر"[62]

لم تكن تشيلي فقط من تم عليها تطبيق نظرية الصدمة فهي لم تكن إلا الجزء الاول من نظرية الصدمة [٦٣]، حيث طبقت هذه النظرية على مجموعة بلدان في أميركا الجنوبية ثم عن الاتحاد السوفياتي ثم على العراق وغيرها، ومن الجدير بالذكر أن دونالد رامسفلد وزير الدفاع الأميركي اثناء حرب العراق كان تلميذًا من تلاميذ فريدمان صاحب نظرية الصدمة وهو الداعم الأول لقانون "بول بريمر".

وما يظهر أن سبب قبول العراقيين بقانون "بريمر" لم يكن فقط بسبب وجود القواعد العسكرية الأميركية فيها ولكن كان بسبب الصدمة التي افتعلتها أميركا في العراق وإذا رأينا بنود قانون بريمر نجد أن الهدف الرئيسي يصب في منظومة الليبرالية التي تخدم المصالح الأميركية، وأبرز هذه البنود:

- _البند رقم ١٢: سياسة تحرير التجارة.
- البند رقم ٥٤: سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤.
- البند رقم ٣٩: الاستثمار الأجنبي (معدل بموجب الأمر ٤٦) (٢٠ كانون الأول ٢٠٠٣) – تحرير التجارة "استقلال البنك المركزي؛ وضع قواعد لأسواق العملات والأوراق المالية الجديدة؛ السياسات

---

(٦٢) **قانون بول بريمر**: هي أوامر ملزمة أو توجيهات للشعب العراقي لها تبعات جزائية أو نتائج مباشرة على الطريقة التي تم فيها إدارة العراقيين، بما فيه تغييرات على القانون العراقي ،انشئت في أوائل ٢٠٠٤ على يد بول بريمير تحت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق. نادت القرارات باجتثاث حزب البعث من العراق بالإضافة إلى تغييرات اقتصادية واسعة. معظم التعديلات الاقتصادية ركزت على انتقال الاقتصاد العراقي من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، كما أورد في العقد مع شركة بيرينج بوينت. **المرجع:** موسوعة ويكيبيديا الموسوعة الحرة، آخر زيارة ٢٠٢٤/١٢/١. الساعة ٩:٢١
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86_%D8%A8%D9%88%D9%84_%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82#:~:text=%D9%87%D9%8A%20%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%B1%20%D9%85%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D8%A3%D9%88%20%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AA,%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.

(٦٣) **صندوق النقد الدولي** كيف تهيمن أمريكا علي اقتصاديات العالم: آخر زيارة ٢٠٢٤/١٢/١. الساعة ١:٣٥
https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=1735

المعلنة للعلامات التجارية وبراءات الاختراع، وحقوق النشر، والعقود العامة، وتسوية الديون، وخصخصة مؤسسات الدولة وبالتالي وضع الشروط الأساسية للاقتصاد السياسي النيوليبرالي الذي كانت الولايات المتحدة تنوي إطلاقه في العراق.

- البند رقم ١٧: وضع سلطة التحالف المؤقتة، القوة المتعددة الجنسيات في العراق، بعض البعثات والأفراد في العراق.
- البند رقم ١٨: إجراءات ضمان استقلالية البنك المركزي العراقي (٧ تموز ٢٠٠٣). [٦٤]
- البند رقم ٨١: قانون براءات الاختراع والتصميم الصناعي والمعلومات غير المكشوف عنها والدوائر المتكاملة والأصناف النباتية (٢٦ نيسان ٢٠٠٤) –وفقًا للأمر ٨١، الفقرة ٦٦ – [ب]، الصادر عن L. Paul Bremer [CFR]، يُحظر الآن في العراق حفظ البذور المصممة حديثًا (وليس البذور التقليدية) ويجوز لها زراعة البذور فقط من أجل غذائها من الموزعين الأمريكيين المعتمدين والمرخصين.
- البند رقم ٣٦: لائحة توزيع النفط (الملحق أ) (٣ تشرين الأول ٢٠٠٣).

إن هذه البنود توضح الهدف من تدخل أميركا في الاقتصاد العراقي إذ تعتبر جميعها مساعي لخدمة المصالح الأميركية، وعليه فإن تحرير التجارة هو بند رئيسي، والهدف منه تطبيق السياسات الليبرالية التي تتبعها الولايات المتحدة. كما ان هذا التحرير للسوق سيخول للعملة الأميركية بأن تجتاح الدول العربية، وهذا من أحد أهم أهداف صندوق النقد الدولي، إضافة لأن البند رقم ١٨ يشير الى استقلالية البنك المركزي العراقي، وهذا كما

(٦٤) **صندوق النقد الدولي كيف تهيمن أمريكا علي اقتصاديات العالم: مرجع سابق،٢٠٢٤/١٢/١.** الساعة ٩:٤٣
https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=1735

قال البروفيسور كاتاسونوف يعني جعل البنك المركزي العراقي بنكًا لخدمة الفيدرالية الأميركية كما هو الحال في بنك روسيا.

أما البند رقم ٣٩ فيسلط الضوء على الخصخصة و التي هي أفضل طريقة لفرض الهيمنة الأميركية، فغياب الدولة يخول للولايات المتحدة التحكم بالشركات المحلية وبالقطاعات الاقتصادية، فلا نستطيع إخفاء أن ما تملكه أميركا من سلطة عبر شركاتها متعددة الجنسيات هو أمر مقلق وطريق من طرق السيطرة، و البند رقم ٨١ يوضح ذلك فالهدف منه هو الحدّ من الاكتشافات العلمية، والتطوّر في أحد أهم القطاعات الاقتصادية وهو القطاع الزراعي، والهدف أن يبقى هذا القطاع معتمدًا على الشركات الأميركية وأن يبقى العراق في تبعية تامة للولايات المتحدة الأميركية.

وبالرغم من ذلك فإن منذ عام ٢٠٠٣، بلغت قيمة القروض والمساعدات المالية التي منحها صندوق النقد الدولي للعراق عدة مليارات من الدولارات ولا يتعدى مجموعها ٧ إلى ٨ مليارات دولار، وجرى تسديدها كاملاً، مع التركيز عند منح القروض على تنفيذ برامج ارتبطت بدعم استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات المالية الضرورية." [٦٥].

٢- الآثار السلبية التي خلفها صندوق النقد الدولي على الاقتصاد العراقي

إن المعوقات التي واجهت الاقتصاد العراقي كان من أسبابها ضعف البيئة الداخلية في السيطرة على العملية السياسية ووجود مخاطر أمنية وعدة السيطرة على فاتورة الأجور العامة وإدارة الاستثمارات العامة، وإشارات

(٦٥) العراق يسدد جميع ديونه إلى صندوق النقد الدولي موقع البورصة. آخر زيارة ،٢٠٢٥/٠٣/١٤. الساعة ٣:٥٦
https://www.alborsaanews.com/2024/05/18/1793210

فساد في إدارة الإيرادات، بجانب أن البيئة التنظيمية والتجارية تراجعت من المرتبة ١٧١ من أثل ١٩٠ دولة في تقرير ممارسي انشطة الأعمال ببنك الدولي لعام ٢٠١٩. [٦٦]، **ومن الاثار التي خلفها الصندوق :**

أ–ساهمت سياسات التقشف التي يتبعها الصندوق في كبح الاستثمار الخاص المحلى من خلال زيادة اسعار الفائدة مما أدى إلى تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج الإجمالي، ومعدلات النمو القطاعية، وخفض معدلات الاستثمار والاستيراد مما قام إلى ارتفاع معدل البطالة وتزايد الفجوات بين طبقا المجتمع الذي يتجه إلى الاحتجاج والذي يمثل الفاتورة الباهظة لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية على حساب مستويات المعيشة.

ب–ساهم تطبيق سياسات إعادة جدولة الديون التي اتبعها صندوق النقد الدولي في تزادي معدلات البطالة فقد وصلت النسبة في العراق ٧٠–٧٥% وتزايد تدهور حال الفقراء ومحدودي الدخل، وانخفاض درجات أشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار والتأثير السلبي لبرامج صندوق النقد الدولي، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم وفقاً لأخر إحصاءات وزارة التخطيط العراقية فإن معدلات البطالة تجاوزت نسبة ٣٠% بسبب موجات النزوح وعدم خلق وظائف وفرص عمل جديدة، ورافق ذلك ارتفاع نسبة الفقر إلى ٢٥%.

ج– أدت خصخصة جميع الشركات المملوكة للدولة في العراق باستثناء النفط وبدون وجود قطاع خاص واستثمار إلى تسريح العمالة وازدياد معدلات البطالة وتؤثر سلباً على الدخل ومستوى المعيشة للطبقة الوسطى وعمال المدن والريف ومن يعملون في القطاعات الهامشية. [٦٧]

د– التدخل الأمريكي في أداء منظمات الأمم المتحدة الاقتصادية في التعامل مع العراق انعكست النتائج السلبية على تعامل العراق مع المنظمات الدولية فقد تم وصف المساعدات التي قدمتها منظمات الأمم المتحدة

([٦٦]) **فاضل كريعة كزار**، صندوق النقد الدولي وأثره على الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق. ٢٠٢١، ص ٣٤.

([٦٧]) **المرجع نفسه** ، ص٣٥.

بأنه أداة للاستعمار الأمريكي الجديد للعراق وأن الأمم المتحدة أصبحت أداة بيد الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في العراق والوطن العربي [٦٨]، وما يمكن استخلاصه من حقائق أن الولايات المتحدة قامت بالهيمنة والسيطرة لوضع يدها على نفط العراق لكي تستفيد منه ومن استثمار معادنه، كما انها كانت تبذل عظيم الجهود في الغاء القيود والضوابط خاصة التي تتصل بالتعريفة الجمركية المفروضة على التبادل التجاري مع أمريكا بدعوى تحقيق منافع متبادلة هذا من جانب، بينما من جانب آخر ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسات من شأنها ان تجعل تعامل صندوق النقد والبنك الدولي مع العراق وفقاً للشروط التي تخدم المصالح الأمريكية وتحاول دون تسهيل حصول العراق على القروض المالية لتحسين أوضاعه وهي تستنزف موارده من ناحية أخرى [٦٩].

([٦٨]) **صبري فالح الحمدي**، الأنشطة الاقتصادية الأمريكية في العراق ودور الولايات المتحدة في تعامل المنظمات الاقتصادية الدولية معه في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٤٥ – ١٩٥٨) ، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية ،٢٠٠٧ العراق. ص ٣٠

([٦٩]) **المرجع نفسه**، ص ٣١

الفرع الثاني

الآثار السلبية التي خلفها صندوق النقد الدولي على اقتصاد الدول

اولاً: الأثر السلبية لصندوق النقد الدولي

كان لسياسات صندوق النقد آثار سلبية أهمها أن:

- هنالك نظم متعددة لسعر الصرف ويرتبط كل نظام منها بقاعدة من القواعد النقدية [٧٠]، ويعتمد نظام صندوق النقد الدولي المعاصر على ربط سعر العملة الوطنية (العملة الرسمية) [٧١]، بعملة دولة أخرى صاحبة اقتصاد مثل الولايات المتحدة وأروبا التي تتمتع بمستوى منخفض للتضخم ولكن هذا النظام تم انتقاده لأنه يجعل المشاكل التي تتعرض لها دولة العملة المرتبط بها تنتقل إلى الدول المرتبطة بعملتها، حيث لا زالت إلى يومنا هذا لا تتمتع بالصفة الكاملة للعملة الدولية [٧٢].
- وبالتالي فإن تغير أسعار الفائدة في الدول المربوط بها سعر العملة وقيمة العملة تختلف باختلاف سعر صرفها تجاه العملات الاخرى[٧٣] ، وقد يتقلب سعر الصرف بشكل كبير في نظام حرية سعر الصرف وفقا لحالة العرض والطلب على الصرف الأجنبي[٧٤]، وهو يؤثر على الدولة المرتبطة بها وبتالي يؤثر بالسلب على اقتصاد الدولة بدلاً من أن يؤثر عليها بالإيجاب حيث يرى البعض أن سياسات وبرامج

---

(٧٠) احمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ ، ص ١٤٧ و ص ١٩٦ وانظر ايضاً:

محمد زكي شافعي: التعاون النقدي الدولي الإقليمي والعالمي، معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية ١٩٦٢، ص ١: ص ٣٨.

(٧١) عبد العلي جبيلي وفيتالي كرامارتكو، اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣، ص ٤.

(٧٢) مانويل عيتان، صندوق النقد الدولي، مؤسسة نقدية مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١.

(٧٣) ابراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢ ، ص ١٥٢ وما بعدها .

(٧٤) احمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص ١٤٨.

صندوق النقد الدولي قد أثرت على الدول النامية التي تتبع حاليا نظما متنوعة للصرف بشكل سلبي [٧٥]، لأن انعكاس البرامج التي يقترحها الصندوق على الدول مؤذية اجتماعيا وسياسيا حيث أدى الأمر إلى اختلال المبادلات التجارية[٧٦]، خاصة وان هذه الدول لا تعقد اتفاقات دعم مع الصندوق ، لذلك يكتفي الأخير بتذكيرها بدور عملاتها في تحقيق الاستقرار للنظام الدولي النقدي.

- وتؤخذ على سياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي لصندوق النقد هو إنه لا يفرق بين الدول النامية، حيث ان الشروط المطلوبة تكون هي ذاتها لكل الدول، علماً ان الدول النامية تختلف فيما بينها حتى لو تشابهت في حجم الدين فلا يمكن مقارنة البرازيل او المكسيك مع دول افريقيا الفقيرة، حيث تتنوع وتوسع مصادر التمويل والاقراض للبرازيل أو المكسيك من جانب البنوك التجارية الأمريكية فإنها لا تكون كذلك امام الدول الافريقية، فضلاً عن الاختلاف بين الدول النامية في درجة التقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي. فإنه يجب على الصندوق ان يأخذ هذه الاعتبارات عن صياغة السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية الخاصة بكل دولة، ويجب ان تنطلق هذه السياسات من وافع ميداني حقيقي مرتبط بظروف الدولة أكثر من مجرد الواقع الأكاديمي النظري [٧٧].
- انعكاسات السياسات التي يقترحها الصندوق على الدول، اذ انها مؤذية اجتماعياً وسياسياً فقد ساهمت السياسات التي قدمها الصندوق للأرجنتين والتي عانت خلال أزمتها عام 2002م بتخفيض رواتب

---

(٧٥) عبد العلي جبيلي ، وفيتالي كرامارنكو ، اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،مرجع سابق ، ص ٢ ،جدول ١ .

(٧٦) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، ٢٠٠٨، ص ٣٢٤، ص ٣٢٦.

(٧٧) **صفوت عبد السلام عبدالله**، المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق ، ص ٦٥ وما بعدها.

الأطباء والمدرسين وتخفيض خدمات الرعاية الاجتماعية كما قام الصندوق بربط النخب في دول الجنوب بالنخب العالمية لا بشعوبهم، من ثم أضعاف العملية الديمقراطية [٧٨].

- ويرى البعض إن سياسة صندوق النقد تهدف الى جعل الدول النامية مجرد توابع، ويجب عليها التكيف بالأيديولوجيات الرأسمالية بدلاً من تكيف اقتصاداتها حسب مصالحها واحتياجات شعوبها [٧٩].
- برامج الإصلاح التي يتبعها الصندوق تعتبر معيبة وذلك لأنها تعتمد فقط على البنوك المركزية ووزارات المالية ولا تتعامل مع وزارات الصحة والتعليم والبيئة في الدول صاحبة الأزمات.
- ساهم الصندوق في زيادة الأزمة المالية الآسيوية بديلا عن تخفيفها، وهي الأزمة التي انتشرت في المكسيك عام 1995 وكوريا الجنوبية والبرازيل وتايلاند وإندونيسيا وروسيا عام 1997، لاسيما ان الصندوق أدى دور الملجأ الأخير للإقراض حيث أدت هذه السياسات الى تراجع الأوضاع المالية والاقتصادية في الاجل الطويل، وفي كوريا الجنوبية أدت توصية الصندوق برفع اسعار الفائدة إلى المزيد من الإفلاس والبطالة، بعد ان تم دعم البيزو عام 1995، وزاد عدد الفقراء في المكسيك بنسبة50% وتراجعت الأجور بنسبة20% بعد تطبيق برامج الصندوق[٨٠].

(٧٨) **سهيل فضل حوامدة**، البنك الدولي وأثره على الازمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة إسطنبول، تركيا ٢٠١٦، ص١١١.

(٧٩) **عبد الرزاق ناجي محمد الواقدي**، دور صندوق النقد الدولي في دعم الصلاح النقدي والاقتصادي دراسة تحليلية نقدية، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٣٣٦.

(٨٠) **سهيل فضل حوامدة**، المرجع السابق، ص١١١.

- يفرض الصندوق على الدول نموذجاً انمائياً معيباً، وتنحصر علاقة الصندوق في صياغة برامجه بالبنوك المركزية وزرات المالية، ولا يشترك في ذلك وزرات الصحة والتعليم والبيئة في الدول التي يتعامل معها وقت الازمات [٨١].

- ومن أبرز الإشكاليات التي تواجه الدول النامية خاصة الفقيرة منها هي رؤية الصندوق الذي يرى إن أزمة المديونية هي أزمة إفلاس، أي عدم قدرة الدول على تسديد الدين لذلك قدمت رؤية خطيرة دفعت بتجاه تحويل الدين إلى أصل إنتاجي وخاصة في الدول التي تمتلك قطاعات ومشاريع عامة من مطارات وموانئ يمكن التنازل عنها مقابل ديونها إلى الأطراف الدائنة، وطبقت هذه النظرية في المكسيك والبرازيل والأرجنتين ونيجيريا والفلبين والسودان وهكذا أصحبت الخصخصة من اهم السياسات التي يتبعها الصندوق. وإن هذه الوصفات السريعة ان صح التعبير المقدمة من الصندوق والتي طبقت على 100دولة من الدول النامية من اجل احداث التنمية وانهاء ازمة المديونية مثل برامج الصندوق والمتضمنة التقشف في الموازنة وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة وتطبيق الخصخصة، قد انتهت إلى فقدان هذه الدول الكثير من سيادتها الاقتصادية والسياسية وكذلك فقدان السيطرة على السياسات النقدية والضريبية [٨٢]، وبالنظر إلى كون الصندوق الملاذ الأخير للاقتراض فإنه لا يوجد للحكومات سوى اللجوء إليه وتنفيذ شروطه وهو ما يترتب عليه الوقوع في فخ المديونية أكثر فأكثر بسبب ما تتحمله الدول من فوائد مركبة وأقساط لتسديد الديون والتي تنعكس سلبا على الموازنة الحكومية والاقتصاد الوطني مما يجعل الدول تتراجع ماليا واقتصاديا [٨٣].

---

(٨١) سهيل فضل حوامدة، البنك الدولي وأثره على الازمة المالية ، مرجع سابق،ص ١١١.

(٨٢) **وسام مشرق سليم الاطرقجي**، المؤسسات الدولية الاقتصادية وأثرها على التشريعات الاقتصادية دراسة مقارنه، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣، ص٧٥.

(٨٣) أرنست فولف ترجمة عدنان عباس علي، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، عالم المعرفة، المجلد المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ، ٢٠١٦ ص ٢٠.

- تسببت سياسات الصندوق في فرض سياسات التقشف على مواطني الدول المقترضة من حرمناهم من فرص العمل والرعاية الصحية المناسبة ونظام التعليم الأفضل، خاصة أن هذه البرامج تسببت في رفع الأسعار ورفع الدعم من الدول ورفع أسعار السلع الغذائية مما وسع دائرة المشردين والتراجع في العنصر البشري بديلا عن التقدم فيه، وقد كانت معظم الدول العربية تعاني من مستويات الدين المرتفعة أو الآخذة في الارتفاع [٨٤] ، ويخدم صندوق النقد الدول الغنية نتيجة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا والتي تبلغ حصتها أكثر وبالتالي فإن مصالحهم تعلو على مصالح الدول النامية والفقيرة [٨٥].

ثانياً: اعتماد السياسات التقشفية في الدول صاحبة الاقتصاد الضعيف:

نجد أن صندوق النقد الدولي اعتمد سياسات تقشفيه في برامجه التي كان يفرضها على الدول التي تسعى للاقتراض وذلك بدلاً من أن يساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، أصبحت سياساته تساهم في تأخر الدول نحو مساعي التنمية المستدامة مما جعل تلك الشروط تكبل الدول النامية عن تحقيق التنمية التي كانت تسعى اليها، بل أدى الأمر إلى زيادة المعاناة والفقر والتخلف، والوسائل والطرق التي يطلب صندوق النقد الدولي من الدولة اتباعها لزيادة الايرادات تدور في فلك الإضرار بالفقراء واصحاب الدخول الثابتة [٨٦].

١- **تقييد دور الدول بسبب سياسات التقشف المالي:** من خلال سياسات صندوق النقد الدولي لدلول التي رضيت بتطبيق انظمته وبرامجه التي في النهاية تؤدي إلى تقييد الدولة عن خدمة مواطنيها وتتمثل هذه الاجراءات في:

---

(٨٤) زيزي رابح، دودان حنان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة الديون الخارجية للدول العربية ،مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد ٤ ، العدد ٢، ٢٠١٨،ص٧.

[٨٥] **سهيل فضل حوامده،** البنك الدولي وأثره على الازمة المالية، مرجع سابق ، ص١١١

[٨٦] **محمود خالد المسافر،** اشكاليات التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي وأهداف التنمية البشرية- آفاق اقتصادية، م ٢٤، ع ٩٤، ٢٠٠٣ ، ص ٦٣.

- اصرار الصندوق على اجراء تخفيض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي خاصة ما يتعلق بأسعار السلع التموينية الضرورية، ويوصي احيانا بإلغاء الدعم نهائيا [٨٧].

- طلب الصندوق زيادة اسعار مواد الطاقة وخاصة التي تستخدم في الاستهلاك العائلي مثل البترول ومشتقاته والكهرباء وهو ما يزيد من تكاليف المعيشة وتكاليف النقل والمواصلات وهي سلسلة تؤدي الى زيادة اسعار كل السلع والخدمات مما يزيد من الفقر والبطالة وهو المتنافي مع أهداف التنمية المستدامة.

- من مطالب الصندوق زيادة اسعار الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والخدمات الطبية، وجدير بالذكر أن ارتفاع خدمات التعليم يؤدي إلى تراجع الدول عن النهوض خاصة وأن الدول التي نجحت كانت بسبب الاهتمام بجودة التعليم مثل كوريا الجنوبية و تايوان وسنغافورة [٨٨].

- رفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة، وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام.

٢- **تشجيع الخصخصة** [٨٩]: حيث تكون سياسات الصندوق أنه يطالب الدولة بالابتعاد عن الدخول في المجالات الاستثمارية التي تنافس القطاع الخاص–المحلي والاجنبي، والمطالبة بتخلي الدولة عن الدخول في المشاريع الاستثمارية حتى لو كانت من ضروريات المجتمع و، وبيع المصانع والمحلات الحكومية للشركات

([٨٧]) **رمزي زكي** ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة– مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٦٩ وما بعدها.

([٨٨]) **حسن علي صالح بتران**، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تجذير التبعية الاقتصادية، دراسة تحليلية ،رسالة دكتورة، جامعة أم درمان ، السودان ص ٨١.

([٨٩]) **الخصخصة**: تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، مثل: التعليم والصحة والمياه والكهرباء والهاتف.

الخاصة بدل من الاستثمار فيها هو الذي يحد من استطاعة الدولة من الدخول في المشاريع التي تقوم بتنمية القطاع الاقتصادي بالدولة.

٣-تخفيض قيمة العملة المحلية: من أهم الامور التي لا يتهاون فيها صندوق النقد الدولي في إدراجها، كشرط اساسي لتقديم الدعم للدول التي تعاني من اختلال في مدفوعاتها هو تخفيض قيمة العملة، وهو القاسم المشترك بين كل البرامج التي تم تنفيذها على كل الدول طالبة الدعم، وجدير بالذكر أنه عندما يتم تخفيض قيمة العملة الوطنية بإن ذلك يعني ارتفاع اسعار السلع الاجنبية المستوردة وهو ما يعني ارتفاع في الاسعار بشكل عام وبالتالي يؤدي إلى زيادة الفقر.

٤- فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية: قد يكون الاستثمار الاجنبي من قبل فرد او شركة من الشركات متعددة الجنسيات، وقد تكون من سياسات صندوق النقد الدولي طلب زيادة الاعفاءات الجمركية والضريبية، وهو ما يجعل الاستثمارات الاجنبية تزيد مما يؤدي إلى الحاق الضرر بالشركات الوطنية، وتحقيق ارباح طائلة نتيجة رخص الايدي العاملة، ووفرة المواد الخام في الدول النامية وشراء المستثمرين لها بأقل الاسعار وهو ما يسهم في تأخر الدول النامية بدلاً من تنميتها.

الفرع الثالث

تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على سير منظومة عمل مجموعة البنك الدولي

بالنسبة للبنك الدولي فإن : **نظام العضوية البنك الدولي**[٩٠]: يشترط البنك الدولي لعضويته العضوية المسبقة في صندوق النقد الدولي ، والذي يعبر عن درجة الارتباط بين البنك الدولي والصندوق ، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة أكبر الحصص داخل الصندوق ، كما هو الوضع في البنك الدولي ، فهو ما يعبر عن حجم الدور الذي قد تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في قبول العضوية للدول الراغبة في الانضمام وهو ما يجعلها موضع النقد والاستخفاف[٩١]، بجانب أن معظم خيارات البنك تتطلب إجماعا او اغلبية خاصة كبيرة وهو ما لا يتوفر بسهوله بسبب الشروط الخاصة بالعضوية [٩٢] .

اولاً: النظام الإداري للبنك الدولي: يكون رئيس البنك الدولي دوما متمتعا بالجنسية الأمريكية [٩٣]، وهو ما يتنافى مع مبادئ الديمقراطية ويعطي النفوذ والهيمنة للنفوذ الأمريكي.

ثانياً: نظام التصويت وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية : إن القوة التصويتية تقاس بحصة الدولة من رأس مال البنك الدولي فكل دولة تساهم بأكبر حصة في رأس مال البنك تمتلك أكبر عدد من الأصوات وبالتالي

---

(٩٠) **البنك الدولي "البلدان الأعضاء"** ،آخر زيارة ٢٠٢٤/١٢/١١. الساعة ١٢:٣٨
https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/members ٣#

(91) **Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi,** « Towards Better Governments? A Theoretical Framework for the Influence of International Organizations », QoG Working Paper Series 2009:31, The Quality of Government Institute, Department of Political Science, University of Gothenburg, GÖTEBORG, **2009 p16-19**.

(92)**Jakob Vestergaard**, « Voice Reform in the World Bank », Danish Institute of International Studies, p 17, site
visited: ١١/١٢/2024
https://um.dk/en/-/media/websites/umen/danida/partnerships/research/2010/voice-reform-in-the-world-bank-2010.ashx

(٩٣) **ياسر الحويش** ، المنظمات الاقتصادية الدولية ، الجامعة الافتراضية السورية،٢٠١٨، ص ١٠٧.

تهيمن على القرارات داخل البنك وهو ما يظهر في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك أكبر حصة في رأي مال البنك على القوة التصويتية داخل البنك، بجانب أن رئيس البنك الدولي الذي تكون جنسيته أمريكية وقرب المسافة بين مقر البنك الدولي ومقر صندوق النقد الدولي وبين البيت الأبيض ووزارة الخزانة الأمريكية، ونصف القوة التصويتية للولايات المتحدة تقريبا[٩٤].

ثالثاً: مدى كفاية موارد البنك الدولي المخصصة لمكافحة الفقر: وجه للبنك انتقادات عدم كفاية موارد البنك الدولي المخصصة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة[٩٥] , في ضوء التحديات المتعلقة بتخفيض مستويات الفقر والتهديدات البيئية مثل التعرض لكوارث طبيعية مدمرة[٩٦], ومراعاة البعد البيئي[٩٧], والتهديدات الصحية ، مع استمرار الزيادة السكانية بثلاثة مليارات نسمة خلال الخمسين سنة المقبلة ، وهو ما يقابله عدم كفاية موارده وقروضه المقدمة من قبل مؤسساته المانحة ، مما يزيد على البنك الدولي ، الذي يجد نفسه محصورا من ناحيتين .

---

(94)**International Bank for Reconstruction and Development**, « Subscriptions and Voting Power of Member Countries ». World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August ١٧, 2020, pp 03-10

(٩٥) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: نحو مستقبل حضري أفضل، مطبوعات الموئل، نيروبي ، ٢٠٠٨، ص ٢ وما بعدها .

(96)**United Nations Human Settlements Programme,** UN-HABITAT, « The Global Campaign on Urban Governance », Concept Paper. 2nd Edition, Nairobi, March 2002, p 14

(97)**Anwar Shah**, Public Sector, Governance and Accountability Series: Local Governance in Developing Countries. The World Bank Publication, Washington, DC 20433, 2006, p02

فمن ناحية أولى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الضخمة التي قللت أهميته كمقرض لكثير من عملائه الرئيسين ، ومن ناحية أخرى الاحتياجات المتعاظمة لأفقر دول العالم مثل دول إفريقيا جنوب الصحراء للحصول على تمويل بشروط ميسرة ، مثل تلك التي توفرها القروض الميسرة لمؤسسة التنمية الدولية (IDA) [٩٨] .

خاصة أن جميع مؤسسات البنك الدولي كان من المفترض أن لديهم التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة [٩٩] .

بجانب أن برامج التكيف الهيكلي والتي يقدمها البنك الدولي إلى البلاد النامية عند لجوئها اليه للحصول على تميل قبل الحصول على القرض الجديد ويمكن إجمالها في الآتي: [١٠٠]

- تحرير الأسعار وابعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب.
- نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص.
- تحرير التجارة وزيادة التصدير للمواد الخام، ولا يتهاون البنك في هذا الشرط لأنه يراه ضرورياً لزيادة الانتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوفير شرط المنافسة.

ومما سبق نجد أن الشروط السابقة التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين بدلا من أن تساهم في بناء اقتصادً قوي للدول التي تلجأ إليهم، فإن شروطها تكون سبب من الأسباب التي تؤخر عملية التنمية الاقتصادية لدى الدول وبالتالي صعوبة الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

---

(98) Ngaire Woods « The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves » ، World. Great Britain : Elsevier Science Ltd, 2000. 5 : Vol. 28. p. 826.

(99) Ashwin Kaja & Eric Werker, « Corporate Misgovernance at the World Bank », Working Paper 09-108, Harvard Law School and Harvard Business School, Cambridge, March 2009, p 06.

(١٠٠) **حسن علي صالح بتران**، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تجذير التبعية الاقتصادية ،مرجع سابق، ص ٢٥١.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

خاتمة ما سبق:

نجد أن المنظمات الاقتصادية الدولية قد ساهمت سياساتها في تأخر تحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول النامية ، رغم أن الهدف الظاهر لهذه السياسات كان تحقيق الصالح الاقتصادي، والواقع قد أظهر أن السياسات أسهمت في زيادة الفقر وتدمير الصناعة المحلية وتفاقم الديون ، وزيادة الأسعار، وتدهور العملة المحلية مما أدى الى ارتفاع التضخم ، بجانب أن الاستثمارات الأجنبية والمشروعات التي قامت بها الدول الأجنبية في بعض الدول النامية قد أثرت بالسلب على البيئة والمواد الأولية الخاصة بهذه الدول، ولم تكن هذه السياسات موجهه لمشكلات الدول الحقيقية ، بل كان الهدف الاساسي تحقيق مصالح الدول العظمى والشركات المتعددة الجنسيات.

النتائج: –

١– تهيمن الولايات المتحدة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال امتلاكها أكبر حصة تصويتية، مما يمنحها حق الفيتو على القرارات الرئيسية. كما تتحكم في تعيين قيادة البنك الدولي وتؤثر على سياسات الإقراض التي تخدم مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية. وتقوم باستخدام القروض كأداة ضغط سياسي، ما يفاقم تبعية الدول النامية.

٢– أثبتت التجارب أن الدول التي تعاملت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن القروض التي يقدمها كل منهما ساهمت في زيادة الديون بدلا من الاتجاه نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة، فبالرغم من أن المساعدات المالية من المفترض أن تعد آداه للإصلاح الاقتصادي، فإن القروض وفوائدها الضخمة والمركبة قد أضعفت قدرة الدول على تطوير اقتصادها، وجعلتها تعتمد أكثر على الخارج بدلا من أن تسعى للاكتفاء الذاتي.

٣- اعتماد السياسات التقشفية وتأثيرها السلبي على الدول النامية، حيث أدت السياسات التقشفية التي تفرضها المنظمات الاقتصادية الدولية الى تقليل نسبة أنفاق الحكومة على القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والدعم للسلع الغذائية الاساسية والوقود، وهو ما أضر بشكل خاص بالفئات الاجتماعية الفقيرة، وأدت الي زيادة نسب الفقر والبطالة وما يتعارض في النهاية مع اهداف التنمية المستدامة.

٤- التأثير على السيادة الوطنية للدول وذلك لأن تدخلات الصندوق والبنك الدوليين قد أدت إلى أضعاف سيادة الدول، حيث أن الكثير من السياسات كانت تمثل ضغطاً خارجياً على الحكومات، مما يجعلها في النهاية قد تضطر إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تؤذي اقتصاد الدولة ولا تتناسب مع احتياجات الدولة الوطنية، مثل رفع الدعم وتخفيض قيمة العملة المحلية، وهو ما يؤثر بالسلب على اقتصاد الدول، ويبعدها عن مساعي التنمية المستدامة.

٥- سياسات الخصخصة التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين في الدول النامية ساهمت في انخفاض قدرة الدول النامية السيادية لهذه الدول ، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالهيمنة على الاسواق المحلية وتستفيد من المواد الخام والأولية والموارد الطبيعية والبشرية بأسعار قليلة ساهمت في تأخر الدول النامية وعدم استفادتها بمواردها واستنزاف مواردها الطبيعية والبشرية دون الاستفادة المباشرة منها للدول التي هي من المفترض أن تكون صاحبة تلك الموارد وأنها من المفترض أن تكون المستفيد الأول منها، وهو ما لا يحدث على أرض الواقع .

التوصيات:-

١- الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سياساتها عن طريق اعادة توزيع الكتلة التصويتية في كلا المؤسستين وذلك لأن حقوق التصويت التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية تجعلها تسير نحو الاتجاهات السياسية في الكثير من الاحيان عند الموافقة او الرفض في اعطاء القروض لدول المحتاجة وهو ما يساهم في تأخر هذه الدول ولا يحقق لها التقدم التنموي الذي تأمله.

٢- تغيير سياسات البرامج التي يضعها صندوق النقد والبنك الدوليين لتتناسب مع طبيعة كل دولة علي حدا، حيث يلاحظ أن البرامج التي يستخدمها كلا المؤسستين واحدة بنفس السياسات رغم اختلاف الدول وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعضها عن بعض، وبالتالي فإنه من غير المنطقي أن تصبح البرامج واحدة بالرغم من اختلاف الدول.

٣- دراسة الموارد الداخلية لكل دولة ومحاولة استغلالها بشكل الأمثل بدلاً من الاعتماد على موارد التمويل الخارجية بشكلً كامل مما يؤدي إلى تأخر الدول في تحقيقها لمساعي التنمية بدلاً من السير في اتجاه تحقيقها.

٤- إصلاح آليات عمل المنظمات الاقتصادية الدولية بحيث تتماشي مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث يكون هدفها الرئيسي فعلياً أن تسعى إلى اعطاء الدول النامية الفرصة لتركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والحد من الهيمنة السياسية وتطوير نظم القروض بما يتناسب مع خصوصية كل دولة على حدا.

٥- إعادة التملك للحكومات النامية بحيث تصبح الدولة مسئولة عن مشاريعها بنسب أكبر من القطع الخاص وان تصبح الدول شريكة بحصص في الشركات متعددة الجنسيات حتى تصبح الدول النامية لها قدرة السيطرة على الاسواق المحلية وتستفيد من المواد الخام والأولية والموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بها بدلاً من أن تستفيد منها الشركات الأجنبية دون اعتبار لمصلحة الدول النامية.

المراجع العربية:

الكتب :

١. **أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ .

٢. **إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، ١٩٩٢ .

٣. **أرنست فولف، ترجمة عدنان عباس على، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ٢٠١٦.

٤. **بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣.

٥. **رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، جامعة المنصورة، بدون سنة نشر

٦. .**تودارو يشيل، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن، محمود حامد**، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٩.

٧. **سالم النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل العربي**، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

٨. **السيد محمد السيريتي، المنظمات الاقتصادية في مجالات التعاون النقدي والتجاري** والتنمية والزراعة ذات الطابع الأيديولوجي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠١٤.

٩. **عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

١٠. **عبد الكريم العيساوي، التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢ .

١١. **عبد الرزاق ناجي محمد الواقدي**، دور صندوق النقد الدولي في دعم الصلاح النقدي والاقتصادي دراسة تحليلية نقدية، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٨.

١٢. **عبد المطلب عبد الحميد**، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٣. **فليح حسن خلف، التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٨.

١٤. **محمد إبراهيم أبو شادي**، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي، الزهراء للإعلام العربي، السعودية.

١٥. **محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩.

١٦. **محمد زكي شافعي، التعاون النقدي الدولي الإقليمي والعالمي**، معهد الدراسات العربية العالمة بجامعة الدول العربية، ١٩٦٢.

١٧. **محمد عبد الستار كامل نصار، دور القانون الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧.

١٨. **محمد عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي**، عالم الكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

١٩. **محمد محمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٢٠. **نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، أكاديمية السادات، ٢٠٠٢.

٢١. **وسام مشرق سليم الأطراقجي، المؤسسات الدولية الاقتصادية وأثرها على التشريعات الاقتصادية** منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣.

٢٢. **ياسر الحويش ، المنظمات الاقتصادية الدولية** ، الجامعة الافتراضية السورية،٢٠١٨

٢٣. **يوسف إبراهيم يوسف،** استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨١.

الرسائل العلمية :

١. **إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: دراسة حالة الجزائر ١٩٩٢-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠١٤.

٢. **حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٣. **حسن على صالح بتران، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تجذير التبعية الاقتصادية،** دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان.

٤. **شيخ لونيس، بكيري رمضان، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تنظيم النشاط الاقتصادي،** مذكرة ماستر في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٩.

٥. **طارق أحمد الحصري، التنمية الاقتصادية وحقيقة التبعية في منظومة الاقتصاد العالمي،** رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية، كلية الاقتصاد والإدارة، الدنمارك، ٢٠١٤.

٦. **عبد العزيزي زايدي، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر ١٩٨٩-٢٠٠٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.

٧. **عمر فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي،** رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ.

٨. **فاطيمة باكو بورقباري، زينب وسعدية عروسي، المؤسسات المالية الدولية ودورها في توجيه الاقتصاد الجزائري (صندوق النقد الدولي)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ٢٠١٥.

٩. **محمد بوشة، محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر** *من الفترة (1990-1998)* ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠١٦.

١٠. **يوسف كاظم رشك، اثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية على الموازنة العامة**، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية ، كلية الحقوق، بيروت، ٢٠١٧

الدوريات والمقالات:

١. **برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**، نحو مستقبل حضري أفضل، مطبوعات الموئل، نيروبي، ٢٠٠٨ .

٢. **تامر سعيد أحمد، *دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة:*** *دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية*، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢١ .

٣. **حيدر نعمة بخيت، عبد الوهاب جواد وآخرون، *الرشادة الاقتصادية*** *ودورها في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق*، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية لمؤتمر العلمي الدولي السادس والسنوي السابع عشر، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٣ .

٤. **سعيدي بختة**، واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير، مجلد ٢١، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي .

٥. **سهيل فضل حوامدة، البنك الدولي وأثره على الأزمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة إسطنبول، تركيا، ٢٠١٦ .

٦. **سعيد غني نوري الدراجي، التنمية المستدامة**، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠٢٢.

٧. **صندوق النقد الدولي، مؤسسة نقدية**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٤ .

٨. **صبري فالح الحمدي**، الأنشطة الاقتصادية الأمريكية في العراق ودور الولايات المتحدة في تعامل المنظمات الاقتصادية الدولية معه في مناقشات مجلس النواب العراقي(1945–1958) ، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠٠٧، العراق .

٩. **زيزي رابح، دودان حنان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة الديون الخارجية** للدول العربية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠١٨ .

١٠. **عبد الرحمن محمد الحسن**، *التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها* ، بحث مقدم لمتلقى "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، السودان، ٢٠١١ .

١١. **عبد العزيز بن عبد الله السنبل**، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسؤولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم والأمن، ٢٠٠١، الرياض .

١٢. **عبد العلى جبيلي**، فيتالي كرامارتكو، *اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، منشورات صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣ .

١٣. **فاضل كريعة كزار**، صندوق النقد الدولي وأثره على الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، ٢٠٢١ .

١٤. **كولستاتتين ميكالوبولوس**، إقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٤، العدد ٢، ١٩٨٧ .

١٥. ما هو صندوق النقد الدولي، *مطبوعات صندوق النقد الدولي*، إنتاج شعبة البيانات بصندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠٠١ .

١٦. **مانويل عيتان، صندوق النقد الدولي، مؤسسة نقدية**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٤ .

١٧. **محمود خالد المسافر، إشكاليات التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي** *وأهداف التنمية البشرية*، آفاق اقتصادية، م ٢٤، ع ٩٤، ٢٠٠٣ .

١٨. **محمد لحسن علاوي، المؤسسات النقدية والمالية الدولية**، الدروس النظرية مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٣ .

١٩. **نبيلة عبد الفتاح قشطي، التنمية المستدامة الأهداف والتحديات**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٣ .

المواقع الإلكترونية:

١. **العراق يسدد جميع ديونه إلى صندوق النقد الدولي موقع البورصة.**

https://www.alborsaanews.com/2024/05/18/1793210

٢. **البنك الدولي "البلدان الأعضاء**

https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/members#3

٣. **صندوق النقد الدولي كيف تهيمن أمريكا على اقتصاديات العالم.**

https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=1735

٤. **موسوعة ويكيبيديا الموسوعة الحرة.**

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86_%D8%A8%D9%88%D9%84_%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82#:~:text=%D9%87%D9%8A%20%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%B1%20%D9%85%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D8%A3%D9%88%20%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AA,%D

8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

5 . موقع صندوق النقد الدولي أداة دعم السياسات (PSL). [مقال] //– بتاريخ ٤ اكتوبر, ٢٠٢٣

https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/PolicySupportInstrumentPSI

المراجع الأجنبية:

الكتب

1. A. Gander Frank, *Le développement du sous-développement*, L'Amérique Latine, Ed. Maspero, Paris, 1970,

2. Albert Ondo Ossa, *Economie monétaire internationale*, Edition ESTEM, Paris, 1999.

3. Anwar Shah, *Public Sector, Governance and Accountability Series: Local Governance in Developing Countries*, The World Bank Publication, Washington, DC, 2006.

4. Beat, B, *Économie du développement durable*, Bruxelles, Paris, Debock, 2004, p. 82.

5. Chaney. Kang-Tsurey, *Introduction to Geographic Information Systems*, M.C. Grew. Hill, New York, 2002.

6. International Bank for Reconstruction and Development, *Subscriptions and Voting Power of Member Countries*, World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020.

7. International Monetary Fund, *Annual Report 2013: Promoting a More Secure and Stable Global Economy*, Washington DC, 2013, p. 2.

8. Jean Marchal, Jacques Le Caillon, *Le système monétaire international*, Édition Cujas, 8e édition, Paris, 1984.

9. Johon Wiley and Sons Ltd, *Global Environmental Issues*, France Harris, England, 2004.

10. La Banque Mondiale, *La Banque mondiale, la société financière, l'Agence internationale de développement (Principes et opérations)*, Washington, D.C, 1971,

11. Monika Bauhr & Naghmeh Nasiritousi, *Towards Better Governments? A Theoretical Framework for the Influence of International Organizations*, QoG Working Paper Series 2009:31, The Quality of Government Institute, Department of Political Science, University of Gothenburg, GÖTEBORG, 2009,

12. Ngaire Woods, *The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves*, World, Great Britain: Elsevier Science Ltd, 2000, Vol. 28,

13. Roberto Laval, *La Banque mondiale et ses filiales (Aspects juridique et fonctionnement)*, M.G.D.J, 1972.

14. Sustainable Development Report 2023, *Implementing the SDG Stimulus*, Dublin University Press, Ireland.

المقالات:

1. shwin Kaja & Eric Werker, *Corporate Misgovernance at the World Bank*, Working Paper 09-108, Harvard Law School and Harvard Business School, Cambridge, March 2009.

2. International Monetary Fund, *The Role of the IMF in Supporting the Implementation of the Post-2015 Development Agenda*, August 17, 2015.

3. United Nations Human Settlements Programme, UN-HABITAT, *The Global Campaign on Urban Governance*, Concept Paper, 2nd Edition, Nairobi, March 2002.

المصادر الإلكترونية:

1. Jakob Vestergaard, *Voice Reform in the World Bank*, Danish Institute of International Studies.

https://um.dk/en/-/media/websites/umen/danida/partnerships/research/2010/voice-reform-in-the-world-bank-2010.ashx